وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبـــــحث العـــــــلمي
المركـــــز الجـــــــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـــــــــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../ 2015

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

مذكـــرة بعنـــــــــــوان:

تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إعداد الطلبـــــة:
– تبـــاني وافيـــة.
– بورقوش بثينـــة.
– حسناوي مريم .

إشراف الأستاذ :
– جمـــــال لطـــــرش

السنة الجامعية: 2015/2014

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

شـكـر و تـقـديـر

يقول الله تعالى : (و لئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

نشكر الله عزو وجل أول من يستحق الشكر و نحمده على نعمة الصبر التـــي وهبنا إياها فلولا توفيقه لنا ما كنا لننجز شيئا .

و يقول صل الله عليه و سلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

فهناك من يستحق الشكر و الامتنان الأستاذ المشرف ﴿ لطرش جمال ﴾ الذي نتقدم إليه بخالص الشكر على مساعدته لنا بنصائحه و توجيهاته، فقد كان لنا نعم الناصح و الصابر، جزاه الله عنا كل خير ، عن تسخيره لجزء غير يسير من ووقته لقراءة هذه المذكرة، فهو بذلك مدينا لنا بفضل لا ينسى، فجزاه الله خير على جهده ، و في الأخير داعين الله عزوجل له بالتقدم و النجاح .

كما نتوجه بوافر التقدير و الامتنان لأساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير و إلى كل عمال المركز الجامعي و إلى كل إخواننا و أخواتنا في الله و إلى كل من تمنى لنا الخير.

وافية ، بثينة ، مريم

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

إهـــــــداء

قال الله تعالى ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾.

إلى من غصه لشوق إلينا فبكى إلى من أحببناه دون أن نراه رسولنا الكريم محمد ، إلى ينبوع الرحمة و الحنان.

إلى من فتحت عيناي على محياها إلى من احتضنت دمعي ، إلى من أهدتني رضاها و أطلب من الله أن يرعاها و يطيل عمرها إلى أمي الغالية ﴿لويزة﴾.

إلى رمز عزتي إلى من صارع الحياة من أجل أن أحيى و أتعلم إلى صانع أحلامي إلى من جعل من عنانه سلاحا لي أبي العزيز ﴿عمر﴾

إلى أخي العزيز يزيد و إلى أخواتي : حياة ، نعيمة ، صبرينة إلى أخوالي و أعمامي و زوجاتهم وأبنائهم.

إلى خالاتي و عماتي و أزواجهن و أبنائهن

إلى الأستاذ المحترم ﴿عاشوري نعيم ﴾

إلى صديقاتي بثينة ، وافية ، و إلى إيمان ، ليلى ، وردة ، خديجة ، ونيا .

إلى زميلي الذي قام بمساعدتي في مشواري الدراسي "أمين"

و إلى كل من عرفتهن في الحياة الجامعية .

و إلى كل من نسيه قلمي و لم ينساه قلبي.

مـــريـــم

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

إهـــــــداء

الحمد الكثير و الشكر الجزيل لله عزوجل الذي أنار عقلي و دربي و ألهم قلبي بنور العلم و وفقني في إعداد مذكرتي و ما كنت لأوفق إلا بإذنه .

أهدي ثمرة جهدي إلى :

❖القلب الذي رعاني نبع الحنان و هبة الرحمان إلى أعز ما في الوجود قرة عيني و سمى وجودي إلى من حملتني وهنا على وهن أدعوا الله لها بالشفاء و الصحة أمي العزيزة ۞سليمة۞ فليحفظها الله لنا.

❖إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، الذي كافح من أجل تربيتي منذ نعومة أظافري و سعى إلى تعليمي أسمى المراتب و الذي تعب و هيأ لي أسباب النجاح ، إلى أعظم أب أبي ۞دباجي۞.

❖إلى من قاسمني حياة العائلة شقيقي ۞شعيب۞أسأل الله أي يحفظه و يسير درب حياته "حسام" أدعوا الله أن يفتح له أبواب الرزق و الرحمة.

❖إلى شقيقتي الصغرى ۞آية سندس۞ ، أتمنى لها دوام النجاح و التوفيق.

❖و إلى كل الأهل و الأقارب.

❖إلى من قاسماني هذا العمل زميلتي "وفاء" و "مريم" .

❖إلى من أعزهم صديقاتي "خديجة" ، "وفاء" ، "زينب" ، "سوسو" ، "خلود" ، "جهاد" .

و خاصة "شاقر مريم"

أهدي هذا العمل إلى كل من نساهم القلم و لم ينساهم القلب.

بثينة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

إهـــــــداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها و التي غمرتني بعطفها و حنانها وأنارت درب حياتي بحبها إلى قرة عيني أمي ۞سليمة۞.

إلى من علمني الكفاح و الصبر الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و تعليمي ، إلى ذلك الرجل الكريم أبي ۞عبود۞ .

أمي و أبي حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى من دائما يشجعني و كان رفيق جربي و سيكمل معي مشوار حياتي العزيز الغالي ۞حكيم۞.

إلى الأعمدة التي أرتكز عليها الصمود و من ترعرعت معهم و نمى غصني بينهم إخوتي ۞إيمان۞ التي كانت سند و عون لي لإتمام هذا العمل و إلى أخت ۞نورة۞ التي لم تبخل عليا بتشجيعها و إلى التي معها كبرت تبقى في عيني صغري ۞منى۞ و إلى الذي حبه يسري في عروقي أخي الوحيد ۞ياسر۞ العزيز الغالي .

إلى من جمعني بهم منبر العلم و الصداقة و بهم أستمد عزتي و إصراري ۞زينب، بثينة، خديجة ، جهاد ، فضيلة ، أميرة ۞ و إلى من تقاسمت معها العمل ۞مريم۞.

و إلى من كان دائما يشجعني و من يحمل لقب ۞تباني۞ و ۞فتاش۞ .

و إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها .

و إلى عائلة ۞متشاط۞ بالشلف .

و إلى كل من أعرفهم من قريب و بعيد و لم يذكرهم قلمي .

وافيـة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

خطـــة البحـــث

***مقدمة عامة.**

الفصل الأول: أدوات السياسة المالية للدولة.

تمهيد

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة .

الفرع1: تعريف النفقة العامة.

الفرع2: قواعد النفقة العامة.

الفرع3: ظاهرة تزايد النفقة العامة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة و آثارها الاقتصادية.

الفرع1: التقسيمات المختلفة للإنفاق العام.

الفرع2: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

المبحث الثاني ماهية الإيرادات العامة .

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

الفرع1: تعريف الإيرادات العامة.

الفرع2: إيرادات ممتلكات الدولة (الدومين)

الفرع3: الرسوم و خصائصها.

الفرع4: الضريبة و تنظيمها الفني.

المطلب الثاني: إيرادات استثنائية.

الفرع1: القرض العام و الإصدار النقدي.

الفرع2: المساعدات الداخلية .

الفرع3: المساعدات الخارجية.

خلاصة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفصل الثاني: ماهية الميزانية العامة و عجزها.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة.

المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة.

الفرع1: تعريف الميزانية العامة و القواعد التي تحكمها .

الفرع2: خصائص الميزانية العامة و العناصر المكونة لها.

الفرع3: أهمية الميزانية العامة.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية العامة و الرقابة عليها

الفرع1: إجراءات تحضير و اعتماد الميزانية العامة.

الفرع2: تنفيذ الميزانية و الرقابة عليها.

الفرع3: أهم الفروق بين الميزانية العامة للدولة و المصطلحات الأخرى المتداخلة معها.

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: مفهوم العجز و أنواعه و أسبابه.

الفرع1: مفهوم العجز الميزانية.

الفرع2: أنواع العجز الميزانية.

الفرع3: أسباب العجز الميزانية.

المطلب الثاني : مخاطر العجز في الميزانية العامة و آليات علاجه.

الفرع1: مخاطر العجز في الميزانية العامة.

الفرع2: ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج العجز الميزانية.

الفرع3: دور الإيرادات العامة في علاج العجز الميزانية.

خلاصة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفصل الثالث: تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2000-2014.

تمهيد.

المبحث الأول : الجوانب النظرية للموازنة العامة للدولة في الجزائر .

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري.

الفرع1: تعريف الميزانية العامة حسب القانون 17/84.

الفرع2: قوانين المالية في الجزائر.

الفرع3: مبادئ و دورة الميزانية في الجزائر.

الفرع4:تبويب النفقات و الإيرادات في الميزانية العامة.

المطلب الثاني: تطور الأدوات العامة للمالية.

الفرع 1: تحليل تطور الإيرادات العامة.

الفرع2: تحليل تطور النفقات العامة.

الفرع3: إعداد الميزانية بالرجوع إلى السعر المرجعي.

المبحث الثاني: مساهمة كل من الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة.

الفرع1: الجباية البترولية و إيرادات العامة.

الفرع2: الجباية البترولية و النفقات العامة.

الفرع3: الجباية البترولية وتوازن الميزانية.

المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة.

الفرع1: تعريف صندوق ضبط الموارد و دوافع إنشائه.

الفرع2: دور صندوق ضبط الموارد في الإنعاش الاقتصادي.

الفرع3: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية

خاتمة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

مقـــدمـــــة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المقدمة.

يتكون المجتمع من جماعات و أفراد تسعى إلى إشباع حاجاتها، كالحاجة إلى الغذاء و تسمى حاجات فردية أما الحاجات العامة فهي الحاجات الجماعية لأفراد الشعب و التي تم الاعتراف بأنها رغبة جماعية مثل منفعة عامة اعترفت بها السلطة بصفة النفع العام.

إن موضوع المالية العامة ذا أهمية كبيرة فهو يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه ، من أين يحصل و كيف يحصل أين ينفق و كيف؟.

و من هنا تظهر أهمية هذا العلم في الاقتصاد فأساس تطور المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا يركز على مدى فعالية السياسات الاقتصادية و منها السياسات المالية التي تعنى عناية بالغة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن و في عملنا هذا سنتطرق إلى دراسة تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر وهذا بتناول كل مصطلح على حدى فنظرا للغموض الذي ينطوي عليه موضوع الميزانية العامة لكثرة استعماله دون الوقوف على حقيقة و اختلاف استعماله بين الدول و مدى أثره على الاقتصاد إضافة إلى غموض الميزانية العامة فعجزها يعتبر مشكلة ، و من المسائل الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطويرها التي تصيب مختلف المجالات الاجتماعية الاقتصادية ، السياسية، في ظل التقلبات الاقتصادية و تقلص الموارد و إشباع الحاجات و هذه المشكلة تواجه دول العالم الثالث فهي أقدم و أخطر المشاكل.

فالعجز يمكن النظر إليه على أنه أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، بينما الدول الصناعية فتنظر إليه كمشكلة تتطلب التخطيط الدقيق و لمعالجة هذا العجز علينا إيجاد الطرق و السبل المناسبة و هذا عن طريق التمويل فكل دولة لها طريقة لمعالجة هذا العجز.

أولا:إشكالية البحث.

كيف يتم تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر؟ ما هي الوسائل المؤدية لذلك؟.

يجرنا هذا الإشكال إلى الأسئلة الجزئية التالية:

1-ما هو سبب وقوع الميزانية الجزائرية العمومية في العجز؟.

2-كيف يمكن للجباية البترولية أن تكون أداة لتمويل عجز الميزانية؟.

3-ما هو المقدار الذي يساهم به صندوق ضبط الإيرادات في تمويل الميزانية؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة.

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة أعلاه استطعنا طرح بعض الفرضيات .

1-إن تطور مفهوم عجز الميزانية يعود إلى التطور الذي لحق بمفهوم الدولة و ضرورة تدخلها في الحياة الاقتصادية.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2-تعتبر الجباية البترولية أهم الموارد في تمويل العجز ألميزاني.

ثالثا: أهمية الدراسة.

إن اختيارنا لهذا الموضوع ناتج في كون الجزائر دولة من دول العالم الثالث و تعاني من عدة مشاكل و من بينها عدم وجود قدر كافي من الإيرادات لتغطية النفقات الكثيرة، و لهذا رأينا أنه من واجبنا دراسة هذه الإيرادات و معرفة مصادرها و من خلال قيامنا ببحثنا حاولنا معرفة أهمية كل نوع من الإيرادات على حدى ، كما بينا الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.

رابعا: محددات الدراسة.

1-التعرف على أدوات السياسة المالية (الإيرادات، النفقات، الميزانية).

2-التعريف بالعجز و أنواعه و أسبابه

3-التعرض إلى الجباية البترولية و مساهمتها في التمويل.

4-التطرق إلى صندوق ضبط الإيرادات و أسباب لجوء الدولة له.

خامسا: أسباب الدراسة.

1-معالجة قطاعات حساسة في الاقتصاد الوطني كقطاع المحروقات .

2-معرفة أهمية الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية العامة.

3-معرفة أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز.

سادسا: صعوبات الدراسة.

و في محاولتنا لحل هذا الموضوع واجهتنا العديد من المشاكل ومنها بعض الغموض في موضوع الدراسة و هذا راجع للسياسات المتبعة من طرف الدولة و عدم إعطاء الإحصائيات لكن بفضل الله تعالى تغلبنا على هذا المشكل ببحثنا المستمر و المتواصل وجهدنا الفردي.

سابعا: الأدوات المعتمدة في الدراسة.

لقد اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي و ذلك باستعراضنا لبعض المفاهيم بما يخص الميزانية، العجز، المفاهيم الخاصة بالإيرادات العامة و النفقات العامة من خلال المسح المكتبي والاطلاع على الكتب العربية و المذكرات التي سبقت و تحليل أرقام مستوحاة من الواقع المعاش.

ثامنا: هيكل البحث.

حتى تكون غايتنا الإجابة على الإشكالية و الوصول إلى أهداف الموضوع المدروس فقد قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول: أدوات السياسة المالية للدولة وفق مبحثين .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المبحث الأول: تمحور حول ماهية النفقات العامة نستعرض فيه مفهوم النفقات العامة و قواعده او ظاهرة تزايدها.

أما المبحث الثاني فتضمن ماهية الإيرادات العامة فيه لمحة عامة عــن مفهوم الإيرادات العامة والرسوم و الضريبة من خلال التعرف على الرسم و مختلف أنواعه و قواعد تحديده، و تعريف الضريبة و تنظيمها الفني و التطرق إلى إيرادات ممتلكات الدولة(الدومين).

الفصل الثاني: العجز في الميزانية العامة و آليات علاجها.

و قد تمحور هذا الفصل على مبحثين : المبحث الأول : ماهية الميزانية العامة حيث استعرضنا فيه مفهوم الميزانية العامة و خصائصها و أهميتها في مختلف الدول و الأهمية الاقتصادية التي تلعبها في الاقتصاد لكل دولة.

حيث تطرقنا إلى إجراءات تحضير و إعداد الميزانية العامة و الرقابة على تنفيذها.

أما المبحث الثاني فقد خصصناها للجوانب النظرية للعجز و كيفية علاجه من خلال تعريفها للعجــز وأنواعه و أسبابه كما تطرقنا إلى آليات علاج العجز .

الفصل الثالث: تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر و هو الفصل الذي خصصناه لمسار الميزانية في الجزائر بحيث قسمناه إلى مبحثين .

المبحث الأول: الأطر النظرية للميزانية العامة في الجزائر فكان المطلب الأول مخصص لمفهوم الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري.

المطلب الثاني فتناول مسار كل من الإيرادات و النفقات من أجل توضيح الصورة أكثر حول تأثيرها على الميزانية العامة و تعرفنا بكيفية إعداد الميزانية في الجزائر.

أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر و ذلك باتخاذنا للجباية البترولية و صندوق ضبط الإيرادات كأداة للتمويل فالمطلب الأول كان لدراسة الجباية البترولية وت مساهمتها في الإيرادات و النفقات أما المطلب الثاني فيتمحور حول صندوق ضبط الموارد و دوره في الإنعاش الاقتصادي و تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفصل الأول:

أدوات السياسة المالية للدولة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تمهيد:

أصحبت المالية العامة في العصر الحديث تعرف بإيراداتها العامة و نفقاتها العامـــة، فبجانـــب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة إلا أنها أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستطيع الحكومات بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلـــى تزايد أهمية الإيرادات العامة تبعا لزيادة أهمية الإنفاق العام فبواسطة هذا الأخير نستطيع تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، و يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة كما يعكـــس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

نستعرض في هذا المبحث لمفهوم النفقات العامة و قواعدها و سنتطرق أيضا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة و أخيرا سنتطرق إلى مختلف التقسيمات الخاصة بالنفقة وأثارها الاقتـــصادية و ذلـــك بإتباعها المنهجية التالية:

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة و قواعدها و ظاهرة تزايدها.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة.

تعريف1: تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها «مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجيات عامة»[1].

تعريف2: تعرف النفقة العامة بأنها « مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة»[2].

و الآن نعود إلى استعراض العناصر التي قامت عليها النفقة العامة في الجزائر حيث تقوم على ثلاث عناصر يمكن ترتيبها كما يلي :

أ:استعمال مبلغ نقدي : تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع و خدمات من أجل تسيير المرافق العامة.

ب: يقوم بإنفاقها شخص عام: و يقصد بالأشخاص العامة للدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

ج:الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامـــة هـــو إشـــباع الحاجات العامة.

الفرع الثاني: قواعد النفقة العامة.

لكي يتحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجيات العامة فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية : أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة و ثانيهما أن يتم ذلك على أكبر قدر مـــن الاقتصاد و سندرس هذه القواعد على النحو التالي:

[1]–محمود حسين الوادي: «مبادئ المالية العامة»؛ دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2010، ص 150.

[2]–سوزي عدلي ناشد: : «أساسيات المالية العامة» ؛ منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2009، ص 25.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1-قاعدة المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، و يعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين[1].

و ضابط المنفعة أمر منطقي إذا لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها[2].

و فكرة المنفعة العامة و تحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحقيقها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات آثارا متعددة اقتصادية و غير اقتصادية ظاهرة و غير ظاهرة. مباشرة و غير مباشرة ، حاضرة و مستقبلية مما يتعذر معه قيامها على وجه الدقة و إن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد[3].

العامل الأول:

مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.

العامل الثاني:

طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

2-قاعدة الاقتصاد في النفقات.

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة ، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن، و لذا فيجب على القائمين بالإنفاق تجنب أي تبذير أو إسراف لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة ، أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات المكلفين و الممولين في التهرب من أداء الضريبة[4].

و في عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل منفعة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات و مظاهر التبذير و الاسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم و على وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة و تتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات و أجور الموظفين الزائدين عن الحاجة. التسيب في مشتريات الحكومة و توريداتها[5].

---

[1]-المرجع السابق، ص 53.

[2]-المرجع السابق و صفحة نفسها

[3]-المرجع السابق ، ص 54.

[4]-المرجع السابق، ص 55.

[5]-علي زغدود –المالية العامة– ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2011-2010 ص24

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و الرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة

و بذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة[1].

ا-الرقابة الإدارية: و هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين و الموظفين الحسابين العاملين في مختلف الوزارات و الهيئات.

ب-الرقابة السياسية: هي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية و التشريعية .

ج-الرقابة المحاسبية المستقلة: و هي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على لأوجه الإنفاق العام بصورة خاصة.

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة.10

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعود لسببين رئيسيين أولهما الأسباب الظاهرية و ثانيهما الأسباب الحقيقية و سنتطرق لهما كما يلي:

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى 3 عوامل هي:

1-تدهور قيمة النقود:

يقصد بتدهور قيمة النقود ، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليا بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل و هي الظاهرة التي يمكن تفسر ارتفاع أثمان السلع و الخدمات[2].

2-اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة.

فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الانفاق العام فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات الهيئات و المؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا ، فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة المؤسسات[3].

---

[1]-سوزي عدلي ناشد – مرجع سبق ذكره ، ص 56.

[2]سوزي عدلي ناشد : مرجع سبق ذكره ، ص 65.

[3]-محمود حسين الوادي: مرجع سبق ذكره، ص 119.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

3-اتساع مساحة الإقليم و زيادة عدد السكان.

الحالة الأولى:

اتساع مساحة الإقليم يترتب على ضم إقليم[1] جديد إلى دولة معينة. زيادة في النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة قد تكون ظاهرية بالنسبة للدولة إذ قد لا يترتب على هذا النظام أيه زيادة بالنسبة للأقاليم القديمة.

الحالة الثانية:

إذ تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد سكانها و لكي نتبع هذه الزيادة الحقيقية يجدر أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة مقارنته أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان و للتميز بين الزيادة الحقيقية عن الظاهرية تستخدم ما يلي :

(معرفة نصيب الفرد لاستبعاد الزيادة، مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل القومي في السنوات المختلفة)[2].

ثانيا : الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات.

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية وسياسية و تتناول كل هذه الأسباب على النحو التالي:

1-الأسباب الاقتصادية:

إن أهم الأسباب الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقات العامة يرجع إلى :

***زيادة الدخل القومي:**

تعتبر زيادة الدخل القومي عامل هام في الزيادة الحقيقة للإنفاق و تعتبر الزيادة في الإنفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي إذ يمكن تشبيه النفقات العامة بالنسبة للدولة بالنفقات الكمالية للفرد[3].

***التوسع في المشروعات العامة :**

أصحبت الدولة تقوم ببعض المشروعات التي كانت أصلا من أعمال القطاع الخاص و تقوم الدولة بهذا النشاط أو لعجز القطاع الخاص عن إدارة هذا النشاط أو لضمان تشغيل هذه المشروعات

---

[1]-طارق عبد العالي حمادة: « المالية العامة و النظم الضريبية» الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص 67.

[2]-المرجع السابق، ص 68.

[3]-عادل حشيش و مصطفى رشدي –أساسيات المالية العامة– مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام –الإسكندرية– مصر، 2000، ص 234–235.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الحيوية و تكبد الدولة في سبيل تسيير هذه المشروعات نفقات كبيرة و ذلك نتيجة أجور العاملين , ثمن الآلات[1].

***المنافسة الاقتصادية:**

قد تقوم الدولة بمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية كذلك قد تقرر الدولة إعفاءات ضريبية للصناعات الوطنية[2].

و كل هذا للمساهمة في نمو هذه الصناعات نظرا لهوية الظروف التي تمر بها هذه الصناعات.

2-الأسباب الاجتماعية:

مع زيادة عدد المدن و تركزهم في المدن الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية أو خدمات النقل و المواصلات و المياه و الغاز والكهرباء و الأمن العام و يرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف[3].

3-الأسباب الإدارية:

و هناك مجموعتان:

*توسع الجهاز الإداري للحكومة:

نتيجة لتطور الدول الذي تلعبه الدولة و التوسع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كنتيجة طبيعية لتطوير الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للدول، زاد بذلك عدد الوزارات و الهيئات و المؤسسات[4]. بالإضافة إلى التخصص و تقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة و بالتالي ازدياد النفقات العامة.

*استخدم الأساليب الحديثة في الإدارة: فالهدف من هذه الأساليب هو رفع الأداء و ضبط و مراقبة للحسابات في الدوائر الحكومية فالمعدات المكتبية تتطلب زيادة في النفقات[5]. بالإضافة إلى أن رفع كفاءة الأداء في مثل تلك الدوائر الرسمية يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين، مما يستدعي رفع المرتبات.

---

[1]-على زغدود – مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[2]-سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

[3]-المرجع السابق ، ص 68.

[4]-محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[5]-المرجع السابق، ص 117.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

4-الأسباب المالية :

في الوضع الطبيعي للدولة يتعين أن نتحقق من الإيرادات أي ما يزيد عن حاجة نشاطها و إلا أدت هذه الإيرادات إلى قيام الإدارات الحكومية بعدم الالتزام بالقواعد السليمة للإنفاق إما بالتبذير أو باستخدام أوجه جديدة للإنفاق مما يصعب عنها و لهذا فمن الأفضل أنه كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها كلما مكنها من زيادة الإنفاق[1].

*لجوء الحكومات إلى أسلوب الاقتراض الداخلي و الخارجي:

فهذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام ، فالدولة تلجأ إلى إصدار السندات للاكتتاب للأفراد بشروط سهلة و مناسبة مثل إعفاء فوائد السندات من الضرائب، و هذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية و الاجتماعية[2].

5-الأسباب السياسية:

و يمكن تقييم هذه الأسباب إلى:

***أسباب سياسية داخلية:**

و تعود الأسباب السياسية الداخلية بصورة رئيسية إلى[3]:

-تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات.

-الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة.

-تعدد الأحزاب السياسية و انتشارها فهي الأحزاب تسعى إلى كسب رضى الأفراد.

-و أخيرا هناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم و موظفي الدولة كالرشوة و الاختلاس ، التزوير ...إلخ تزداد تكاليف الخدمات العامة.

***أسباب سياسية خارجية.**

تتمثل في[4] :

-تزايد الإنفاق الحربي و هذا خلال السنوات السابقة إن حجم الإنفاق الحربي قد تزايد بشكل كبير واختلفت الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية حديثة الاستقلال.

---

[1]-طارق الحاج -المالية العامة- دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 180.

[2]-فليح حسن خلف -المالية العامة- عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن،2004 .ص 341.

[3]-بن توار بومدين : «النفقات العامة على التعليم» رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2010-2011 ، ص 170.

[4]-المرجع السابق ، ص 171.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-اتساع نطاق العلاقات الدولية و هذا حدث في العقد الحديث فازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، و بالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية و حجمها و أنواعها، سواء كان ذلك في دول أخرى أو هيئات دولية.

-توسيع الدول في تقديم الإعانات و المساعدات و القروض للدول الأجنبية من أجل تـــدعيم العلاقـــات الدولية.

المطلب الثاني: تقسيمات العامة و آثارها الاقتصادية.

الفرع الأول: التقسيمات المختلفة نفاق العام.

أولا-التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

1/-تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها و انتظامها .

يظهر خذا التقسيم للنفقات العامة و الموزعة بين نفقات عادية و غير عادية، و يراد بالنفقـــات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية و الانتظام كرواتب الموظفين و أجور العمال...إلخ .

-النفقات غي عادية التي هي تلك النفقات التي لا تتكرر بالصفة الدورية و إنما تحدث بالصفة استثنائية غير متوقعة كأثر أزمة أو مشكلة اقتصادية[1]، و تجدر الإشارة إلى أن النفقة وفقا لهذا المعيار و تعـــد عادية لمجرد تكرارها بغض النظر عن مستواها و حجمها، ذلك أن التغير في حجم النفقة لا يغير من طبيعتها و نقلها من عادية إلى غير عادية و العكس.

2/-تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرانها.

يقوم هذا التقسيم للنفقات العامة على معيار شمولية الإنفاق و بناءا على ذلك تقـــسيم النفقـــات العامة إلى نفقات مركزية و أخرى محلية، و تعد النفقة المركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة كلية كإنفاق الدفاع والبحوث و التمثيل الدبلوماسي...إلخ، و في حين إذا كانت النفقات موجه لـــصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي محلية كنفقات إيصال الطاقة الكهربائية[2].

و واضح أن الفكرة الأساسية من هذا التقسيم هي تسهيل مهمة تخصيص الإيرادات حيث يـــتم الأخـــذ بعين الاعتبار إن قيام السلطة المحلية بتغطية نفقاتها من إيراداتها الذاتية و الإسهام بحصة نسبية فـــي ميزانية الإنفاق المركزية.

---

[1]-عادل فليح العلي : «مالية الدولة» ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 119-120 .

[2]-أحمد زهير شامية :«المالية العامة» دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002، ص 70.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ثانيا–التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة.

تصنف النفقات العامة حسب هذا التقسيم طبقا للوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف[1].

1/–أقسام التقسيم الوظيفي[2]:

النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:

أ–النفقات العامة الاقتصادية: تشمل أموال مخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة...الخ.

ب–النفقات العامة الاجتماعية: تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية للمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد...الخ.

ج–النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية.

د–النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة و استمرار مرفق الدفاع الوطني من لرواتب و أجور.

ثانيا–التقسيم الوضعي لنفقات العامة.

يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة الممارسات و التطبيقات العلمية التي تعتمد و تلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، بغض النظر عن مدى التزامها بالتقسيم العلمي السابق[3]، وهكذا فإن ميزانيات الدول إنما تبنى في وضعها على جملة من الاعتبارات التاريخية و السياسية والاقتصادية

و الإدارية التي تسود المجتمع و على كل فإن الدراسة المقارنة لتلك الميزانيات تظهر لنا عدة عوامل و معايير في تقسيم و تبويب النفقات العامة نذكر منها:

1–المعيار الإداري: يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو البيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق.

2–المعيار الوظيفي : حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرر بداخلها نفقات بكل قطاع.

---

[1]– محمد حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

[2]–طارق عبد العالي حمادة ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3]–أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

3-المعيار الاقتصادي: و يقوم هذا المعيار على أساس الاعتبار الوظيفي و لكن تظهر فيه وظائف الدولة لقطاعات متعددة للوظيفة الوحيدة ، فلا يكتفي بالقول بالنفقات اقتصادية و اجتماعية بل يظهر توزيعا بحسب أنواع هذا النشاط.

و مثال على صحة ذلك: ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى المجالات المختلفة التي تدخل إلى هذا القطاع«كمجال الزراعة و الصناعة...إلخ».

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

أولا : الآثار الاقتصادية على الإنتاج.

يميز في آثار الإنفاق العام على الإنتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير و أخرى تتحقق في المدى الطويل، ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد و الحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه[1].

و في من يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج و الدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق. فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي و إقامة العدالة و إن لم تبد له علاقة مباشرة بالإنتاج إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه.

ثانيا: الآثار الاقتصادية على التوزيع:

يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين[2]:

1-تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة .

2-استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات، كإعانات البطالة و المستشفيات العامة وغيرها.

و لكي يحدث الأثر ينبغي أن يكون معظم الإرادات متعمدة من الضرائب المباشرة وخاصة للتصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي.

ثالثا: الآثار على الاقتصادية عل الاستهلاك.

للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك و ذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات و أجور تكاد تشمل الغالبة العظمى منهم في البلاد الاشتراكية[3].

---

[1]-محمد الصغير بعلي: «المالية العامة» ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2003 ، ص 39-40.

[2]-المرجع السابق ، ص 50.

[3]-محمد طاقة ، هدى العزاوي : «اقتصاديات المالية العامة»، دار المسير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010، ص 22.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1-شراء الدولة للسلع الاستهلاكية :

و يتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع و خدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة كنفقات تنظيف و صيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان و الوجبات المجانية في بعض الحالات. و يرى البعض أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة هذا الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.

2-توزيع الدولة لدخول:

وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات وأجور و معاشات ثم يخصص للأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.

رابعا: الآثار الاقتصادية على الأسعار.

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض و الطلب فهي ، إلا أن تدخل السلطة العامة لطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، و هو الأمر الذي لم يعد مقتصدا على الظروف الاستثنائية و الطارئة فقط، و إنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي على زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها.

كما يمكن تخفيض الأسعار لشراء بعض السلع و المنتوجات و تخزينها حينما يكون متوفرة و منخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات و المؤسسات[1].

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة.

في هذا الإطار سنتطرق إلى التعريف بالإيرادات العامة و الرسوم الضريبية و أنواعها بالإضافة إلى التنظيمات الفنية للضريبة.

[1]-المرجع السابق ، ص 23.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.

تعريف 01: يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية «مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي»[1].

تعريف 02: تعرف الإيرادات العامة بالإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد و يحصلون على نفع سواء كان نفعا عاما أو خاصا و هي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة العامة و الخاصة و حصيلة الرسوم[2].

و نجد بذلك أن الإيرادات عبارة عم المقابل اللازم لتغطية الإنفاق الذي تقوم به الدولة من أجل تحقيق جميع مهامها و يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى:

-إيرادات أملاك الدولة.

-الضرائب.

-الرسوم.

-القروض

الفرع الثاني: إرادات أملاك الدولة :

(هو ما يعرف أيضا بدخل الدومين) يقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة أو ملكية الخاصة[3].

و يمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع هي: الدومين العقاري، الدومين التجاري و الصناعي، الدومين المالي.

1-إيرادات الدومين العقاري: و تشمل إيرادات الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، الغابات، المناجم، البحيرات...الخ.

2-ايرادات الدومين التجاري و الصناعي: و نقصد بها المشروعات الصناعية و التجارية التي تتولاها الدولة و هذه المشروعات هي التي تشكل القطاع العام.

3-ايرادات الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي أساسا الأوراق المالية (الأسهم و سندات) التي تملكها الدول، كما، أن الدولة تقوم ببعض العمليات مما يولد لها حق في فوائد عن هذه السلفيات.

---

[1]-محرزي محمد عباس: «اقتصاديات المالية العامة» ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2010، ص 115.

[2]-عادل فليح العالي ، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3]-المرجع السابق ، ص 199.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفرع الثالث: الرسوم و خصائصه.

1-تعريف الرسم:

يمكن تعريف الرسم على: «أنه مبلغ نقدي بدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل»[1].

من هذا التعريف للرسم يتضح أنه يتميز بثلاث خصائص هامة تحديد ذاتية على النحو التالي:

-الصفة النقدية للرسم.

-عنصر لمقابل (المنفعة الخاصة) في دفع الرسوم.

-تحقيق النفع العام إلى جانب النفع الخاص.

2-خصائص الرسم:

أ-الصفة النقدية للرسم: يتم دفع الرسم في صورة نقدية مقابل تأدية النفقات العامة في شكل نقدي[2]. وعليه فمن غير المقبول اتخاذ الرسم في صورة عينية أو بالعمل لفترة معينة لفائدة الإدارة العامة.

ب-الصفة الجبرية للرسم: يتضمن الرسم عنصر الإجبار حيث يلتزم الأفراد بدفعه عن طريق الخدمة، و في الحقيقة أن عنصر الجبر يرجع إلى كون الدولة ممثلة في هيئتها العمومية تستقل بوضع القواعد القانونية متعلقة بالرسم[3].

ج-الرسم مقابل خدمة خاصة: يدفع الرسم لقاء خدمة مباشرة ذات نفع عام و يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة و من ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها[4].

الفرع الرابع: الضريبة و تنظيمها الفني.

1-تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة على أنها تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة و ينصرف مصطلح الاقتطاعات الإجبارية إلى ذلك الجزء من الناتج المحلي الخام الذي ينتقل عبر عملية التحصيل والتخصيص الجماعي و الإجباري[5].

---

[1]-محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]-المرجع السابق، ص 133

[3]-عادل فليح العلي ، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[4]-محمد طاقة و هذى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

[5]-عبد المجيد قدي: «دراسات في علم الضرائب»، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 21.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و منه فالضريبة مبلغ مالي تقتطعه السلطة العامة من الأفراد و جبرا و بصفة نهائية دون مقابل و ذلك لتحقيق أهداف المجتمع.

2-التنظيم الفني للضريبة :

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تجدد الأوضاع و الإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها و بذلك يتجه هذا التنظيم إلى معالجة المسائل التالية:

-وعاء الضريبة.

-السعر الذي تفرض به الضريبة.

-تحصيل الضريبة.

أ/-وعاء الضريبة: يقصد بالوعاء الضريبي كونه المادة أو النشاط الاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة[1]. و تقتضي دراسة الوعاء الضريبي إلى اختيار المادة موضوع الضريبة و يشير اختيار المادة موضوع الضريبة عدة موضوعات منها[2] :

- الاختيار بين الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال.
- الضرائب الموحدة و الضرائب المتعددة.
- الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.
- الضرائب على الدخل، الاستهلاك و رأس المال.

ب/-سعر الضريبة: يقصد بسعر الضريبة المبلغ الذي يؤدي لحسابها في علاقتها بوعائها أي بل بالمادة الخاضعة لها[3].

و يتحدد معدل الضريبة بشكل عام من قبل السلطات العامة بناء على احتياجاتها من أجل تغطية أعبائها. حيث أن مقدار الضريبة المطلوب يتم حسابها عن طريق ضرب الدخل الخاضع للضريبة في معدل الضريبة.

حيث نجد معدل الضريبة النسبي و المتصاعد.

---

[1]-المرجع السابق، ص 45.

[2]-أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

[3]-عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-المعدل الضريبي النسبي (الثابت):

يقصد بالضريبة النسبية هي الضريبة التي يتغير فيها معدل الضريبة بتغير قاعدة الضريبة[1] فمثلا إذا كان معدل الضريبة 25% معدل ثابت فإن هذا المعدل يستخدم لاحتساب الضريبة عند أي مستوى للدخل.

و يؤخذ على هذا الأسلوب في تحديد سعر الضريبة أنه غير عادل و قليل الحصيلة في نفس الوقت.

-المعدل الضريبي التصاعدي:

بموجب هذا النوع فإن معدل الضريبة يزداد مع ارتفاع الدخل (مع تغيير حجم الوعاء الضريبي) و قد أخذ تطبيق تصاعدية الضرائب الأنماط التالية.

*التصاعدية الإجمالية:

تفرض الضريبة بنسب تتزايد كلما انتقلنا إلى مستوى مرتفع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) : السلم الضريبي المطبق على التصاعدية الإجمالية.

الدخل	المعدل
0-1000	%05
0-2000	%15
0-3000	%25
0 و أكثر من 3000	$40

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

تتميز هذه الضريبة ببساطتها إذ تسمح بمعرفة الضريبة التي يتعين على الممول دفعها.

*التصاعدية بالشرائح: وفقا لهذا الأسلوب فإن الدخل يقسم إلى شرائح و تطبيق على شريحة نسبة ضريبة معينة و تزايد هذه النسبة كلما انتقلنا من شريحة إلى شريحة أعلى منها مثل ما يوضحه الجدول رقم (1-2).

مثلا حساب الضريبة المستحقة على خاضع الضريبة مقداره DA 200000 وفقا للجدول أدناه بالشكل التالي:

الشريحة الأولى 30000 × 0% = 0

الشريحة الثانية (120000-30000)×15%=13500

الشريحة الثانية (200000-120000)×20%=16000

مقدار الضريبة=29500.

[1]-المرجع السابق، ص 53.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

جدول رقم (1-2) السلم الضريبي المطبق على الدخل الإجمالي.

شرائح الدخل (دج)	المعدل
أقل 30000	%0
120000 – 30001	%15
240000 – 120001	%20
720000 – 240001	%30
1920000 – 720001	%40
أكثر من 1920000	%50

المصدر: قانون المالية لسنة 1994 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 88 الصادرة في 1993/12/09.

-المعدل الضريبي التنازلي:

بموجب هذا النوع فإن معدل الضريبة يقل كلما ارتفع الدخل[1]، و يعتبر معدل الضريبة التنازلي من أقل المعدلات الثلاثة تحقيقا للعدالة الضريبية حيث أنه يفضل أصحاب الدخول المرتفعة على أصحاب الدخول المنخفضة.

ج/-تحصيل الضريبة: ينصرف مفهوم تحصيل الضريبة بعد أن يتم احتساب الضريبة المستحقة على المكلف إلى مجموعة العمليات التي ترمي إلى نقل المال من ذمة الممول إلى خزينة الدولة و يتم ذلك وفق عدة طرق أهمها:

-التحصيل من المنبع.

-التحصيل بعد تحقق الدخل.

-التحصيل مقدما.

-التحصيل من المنبع : يتم تحصيل الضريبة وفق هذه الطريقة من المكلف عند نقطة تحقق الدخل وقبل تسليم قيمة الدخل له و تضمن هذه الطريقة للدولة التحصيل الفوري للمبلغ من قيمة الدخل[2].

التحصيل بعد تحقق الدخل: يتم تحصيل الضريبة وفق هذه الطريقة من المكلف نفسه و بعد أن يتحقق له الدخل أو بعد يقوم باستلامه حيث تخطر إدارة الضرائب المكلفين بمقدار الضريبة المستحقة عليه وفق الدفع و الكيفية لدفع قيمة الضريبة.

[1]-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2]-محرزي محمد عباس : مرجع سبق ذكره ، ص 259.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-التحصيل مقدما:

وفق لهذه الطريقة يقوم المكلف بتقدير قيمة الضريبة المستحقة عليه في نهاية السنة، و يدفع المقدار تحت حساب و في نهاية العام تتولى إدارة الضريبة تقدير الضريبة السنوية بشكل دقيق و من ثم تطالب المكلف بالباقي المستحق عليه من رصيد الضريبة أو يرد له المبلغ الزائد[1]

المطلب الثاني: إيرادات استثنائية.

تمول ميزانية الدولة في العادة بواسطة الإيرادات العادية من ضرائب و رسوم و غيرها، إلا أنه حدث و لم تكف تلك الموارد و كانت الدولة في حاجة إلى موارد إضافية ، فإنها قد تلجأ إلى الموارد الغير العادية المتمثلة في القروض العامة و الإصدار النقدي إضافة إلى المساعدات الداخلية والخارجية ،

و كذلك لجوئها إلى المؤسسات الدولية و برامج الإصلاح و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

الفرع الأول: القرض العام و الإصدار النقدي

أولا: القرض العام.

1-تعريف القرض العام.

يمكن تعريفه بأنه:«هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير و تتعهد برده مع فوائد، طبقا لأذن من السلطة التشريعية و الذي يتضمن تحديد مبلغ القرض و فائدته و مدته و كيفية تسديده»[2].

و من خلال التعريف نجد أن:

- القرض مبلغ من المال غالبا ما يكون نقدا.
- القرض يتأتى بناء على عقدين الدولة أو إحدى هيئاتها أو هيئة أخرى.
-القرض غالبا يكون بفوائد مستحقة.
-القرض محدد المدة.

من خلال استعراضنا لعناصر القرض نجد أن القرض مكون من موارد الدولة يختلف عن الضريبة في أشياء، و يتشابه معها في أشياء أخرى في أن كلاهما مبلغ نقدي و أن كلاهما مصدر من المصادر التي تستند عليها الميزانية و يختلف القرض عن الضريبة:

-الضريبة فريضة إجبارية، أما القرض العام فهو اختياري.
-الضريبة بدون مقابل، حينما القرض بمقابل.

---

[1]-عبد المجيد قدي: مرجع سيف ذكره ، ص 61.

[2]-سعيد علي العبيدي : «اقتصاديات المالية العامة»، دار الدجلة ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 164.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تلجأ الدولة إلى القروض العامة التي تمثل أداة من أدوات السياسة المالية و الاقتصادية، أي هو وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي لذا فهي ذات أهمية كبيرة نوجزها في العناصر التالية[1]:

-تعتبر الطريقة الوحيدة لإقرار التوازن في الميزانية

-تزود الدولة بالعملة الصعبة في حالة القروض الخارجية و تسمح بذلك في إقرار التوازن في ميـــزان مدفوعاتها.

-معالجة التضخم النقدي عن طريق الامتصاص من القدرة الشرائية للأفراد.

-تدعيم الاستثمار و نقص من الاكتناز .

2-أنواع القروض العمومية.

يمكن تقسيم القروض العامة إلى عدة تقسيمات متعددة و هي:

أ/-من حيث المصدر.

-القروض الداخلية Internal Loans هي القروض التي تحصل عليها الدولة من رعاياها-أشـــخاص حقيقية و معنوية- مصارف و مؤسسات مالية أخرى و بعملتها المحلية و لاشك أن هذا الإجراء يحقق فائدتين هما[2]:

-ضمان عدم تعرض الدولة للتأثرات الخارجية التي تسببها القروض الخارجية في أحيان كثيرة.

-كما أن الفوائد التي تدفعها عن القروض الداخلية تبقى ضمن دائرة الدخل القومي و لا تتسرب إلـــى الخارج.

و للقروض الداخلية مزايا عدة منها[3]:

-حرية الدولة في تحديد شروط القرض و منح الامتيازات لتشجيع أكبر عدد من الكاتبين.

-معالجة الأزمات الاقتصادية ، ففي أوقات حدوث موجات تضخمية تطرح الحكومة القروض الداخلية للاكتتاب فيها و ذلك لامتصاص القوة الشرائية و السيولة الزائدة في الاقتصاد و تسدد القـــروض فـــي أوقات الكساد لزيادة السيولة.

-القروض الخارجية External Loans : هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية و الهيئات و المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعميرIBRD و صندوق النقد الدولي IFM[4].

---

[1]-بن عربية علي : عجز الميزانية و وسائل تمويلها بالضرائب العادية ، شهادة دراسات ما بعد التدرج المتخصص ، المدرسة العليا للصيرفة، الجزائر ، 2000، ص 24.

[2]-محمد طاقة و هدى العزاوي: مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3]-نفس المرجع ، ص 155.

[4]-المرجع السابق، ص 156.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و من عيوب القروض الخارجية ما يلي[1]:

-تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية عند حلول موعد السداد.

-تنقص من الثروة القومية.

-تعتبر وسيلة للضغط السياسي للدولة المقرضة يحدث ذلك عندما لا تستخدم القروض في استثمارات ناجحة بحيث لا يتمكن البلد من سداد أقساط القروض و الفوائد من عائد هذه الاستثمارات.

ب/-من حيث حرية المكتتب في المساهمة.

و تنقسم القروض إلى[2]:

-القروض الاختيارية: القروض التي تعلن الدولة عن شروطها و تترك للجمهور حرية إقراضها و هذا هو الأصل في القروض كافة.

-القروض الإجبارية: بما أن الدولة تعلن عن شروط القرض و تعتبر الأفراد أو من لها سلطة عليه على إقراضها و تلجأ الدولة إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

ج/-من حيث مدة القرض.

و تنقسم القروض من حيث المدة إلى[3]:

-القروض قصيرة الأجل: تكون مدتها أقل من سنة و تلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلاف الزمني بين تنفيذ النفقات و تحصيل الإيرادات.

-القروض متوسطة الأجل: تكون مدتها أكثر من سنة أو أقل من خمس سنوات.

-القروض طويلة الأجل : تكون مدتها أكثر من خمس سنوات و تلجأ لها الدولة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية لتغطية تكاليف حربية أو دفاعية.

3-التنظيم الفني للقروض العامة.

تعني به مختلف الشروط الخاصة بالقروض العامة و التي نذكرها فيما يلي:

أ/-مبلغ القرض العام: قد تحدد الدولة قد تحدد الدولة قيمة القرض المطلوب و عندما تطرح سندات للبيع بقدر قيمة القرض يحدث هذا عندما تكون الدولة بحاجة إلى مبلغ محدد و كذلك و كذلك عندما تسمع بمركز مالي جيد[4].

---

[1]-سعيد علي العبيدي : مرجع سبق ذكره ، ص 164.

[2]-المرجع السابق، ص 165.

[3]-المرجع السابق و الصفحة نفسها.

[4]-بن عربية علي: مرجع سبق ذكره ، ص 39.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ب/–شكل سندات القرض: شكل سندات القرض: في أغلب الأحيان يتخذ القرض العام شكل سندات حكومية تصدرها الدولة و تطرحها للجمهور للاكتتاب العام و تأخذ سندات القرض العمومي أحد الأشكال التالية[1]:

–سندات اسمية: تشمل على اسم مالكها و لا يتم نقل ملكية هذه السندات إلا إذا تم تغير البيانات الواردة في السجل.

–سندات لحاملها:لا تحتوي على اسم المالك وتتميز بأنها تتداول من شخص لآخر بدون اللجوء للإدارة.

–سندات مختلطة : هي وسيط بين السندات الاسمية و السندات لحاملها .

ج/–سعر الإصدار: في هذه الحالة إما يصدر القرض العام بسعر التكافؤ أو بأقل من سعر التكافؤ[2].

–إذا كانت قيمة السند 100دج و أصدرته الدولة بتلك القيمة قبل أن القرض أصدر بسعر التكافؤ، و في حالة ما إذا أصدر بأقل من 100دج مثلا 90 دج فنقول أن القرض أصدر بأقل من سعر التكافؤ أي أن المكتتب يدفع 90 دج عند الاكتتاب و عندما تسدد له الدولة فإنه يتسلم 100دج .

د/–سعر الفائدة: يجب أن تراعي الدولة هنا عدة عوامل منها حالة الأسواق مركز ائتمان الدولة، حجم مبلغ القرض المدة[3].

هـ/–المزايا و الضمانات المقررة للمكتتبين في القرض: تمنح الدولة للمكتتبين في القرض مجموعة من المزايا أو الضمانات و أهم هذه المزايا[4]:

–مكافئة السداد و التي تتقرر كمبلغ يضاف إلى القيمة الاسمية للسند.

–جوائز اليانصيب التي تعطي بطرق مختلفة لإجراء القرعة لبعض أصحاب السندات.

–إعفاء السندات وفوائدها أحيانا من الضرائب

4–طرق الاكتتاب العام.

تلجأ الدولة في إصدارها للقروض إلى أساليب متعددة .

---

[1]–سعيد علي لعبيدي: مرجع سبق ذكره ، ص 168.

[2]–محمد طاقة : كرجع سبق ذكره ، ص 150.

[3]–المرجع السابق و صفحة نفسها .

[4]–عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أ/-الاكتتاب العام.

يكون ذلك حين تتجه الدولة مباشرة إلى الأفراد و الهيئات لتفرض عليهم الاكتتاب في سنداتها و تقوم الدولة بحماة الدعايات الإعلانية تبين فيها شروط القرض و مزاياه و تاريخ فتح الاكتتاب وميعاد انتهائه[1].

ب/-الاكتتاب عن طريق البنوك:

و في هذه الحالة تتوجه الدولة إلى البنوك التي تحصل على القروض و تقوم بمهمة بيعه بعد ذلك إلى الجمهور فالمصارف تقرض الدولة المبلغ التي هي بحاجة إليه دون انتظار البيع للجمهور وتتقاضى مقابل ذلك عمولة معينة و تتميز هذه الطريقة بأن نحصل الدولة على مبلغ القرض بأفضل الشروط[2].

ج/-الإصدار في البورصة:

مفاده أن الدولة تقوم بعرض سندات القرض العمومي على الجمهور أو البنوك أو المؤسسات المالية في السوق المالية ، و تبيعها بالسر الذي يكون في صالحها، و من مميزات هذا الأسلوب أنه يمكن الدولة من متابعة التقلبات في أسعار البورصة و البيع في الوقت المناسب[3].

ثانيا: الإصدار النقدي.

قد تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية ، فالدولة بما لها من سلطة السيادة تستطيع إصدار الأوراق النقدية و إعطائها قدرة الإبراء من الديون!، سنتطرق هنا إلى مفهوم الإصدار النقدي ثم أسباب اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية.

1/-تعريف الإصدار النقدي.

«هو خلق كمية وسائل الدفع المتداولة خلال فترة زمنية معينة ، و هذا ما يشمل خلق النقود التي تشمل كلا من النقود الداخلية المتمثلة في النقود المصرفية و التسهيلات الائتمانية و النقود الخارجية و وحدات النقود القانونية»[4].

و قد تتضح أهمية هذه الأداة في العجز الإجمالي للميزانية فقد تلجأ الدولة و لاسيما لو كانت من الدول الأخذة في النمو إلى استخدام الإصدار النقدي كأداة لتمويل هذا العجز.

---

[1]-سعيد علي لعبيدي: مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2]-المرجع السابق، ص 168.

[3]-المرجع السابق ، ص 169.

[4]-عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 190.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2/-أسباب اللجوء أو عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية.

تقوم الدولة التي تعاني عجزا في ميزانيتها العامة إلى إصدار كمية من النقود بدون تغطية ومن أسباب اللجوء أو عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي ما يلي.

أ-عند التقليديون.

يرى الكتاب التقليديون أن على الدولة أن لا تلجأ إلى الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية عجز ميزانيتها و ذلك لعدة أسباب منها[1]:

*تمسكهم المطلق بضرورة توازن الميزانية.

*خوفهم من الآثار السلبية للإصدار النقدي والتي تتمثل في ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود وما يترتب عن ذلك من آثار ضارة على الاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير والاستيراد.

ب-عند المحدثون.

أما الكتاب المحدثون و على رأسهم «لورد كينز» قد أباحوا للدولة اللجوء إلى الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية النفقات العامة و خاصة في فترات الكساد و انتشار البطالة بين أفراد القوة العامة[2].

ج-في البلدان النامية.

على البلدان النامية ذات الأجهزة الإنتاجية المختلفة أن تحذر من اللجوء إلى هذه الوسيلة لتمويل عجزها لأن عمليات الإصدار لها آثار سيئة و كذلك الإضرار بميزان المدفوعات و تحصيل الطبقات الفقيرة أعباء متزايدة لا تتوافق مع دخولهم[3].

3/-ضريبة التضخم The Inflation tax

من المهم أن نلاحظ أن إصدار نقديا جديدا هو مظهر من مظاهر فرض ضرائب إضافية، فالحكومة يمكن أن تستخدم عملية طبع نقود جديدة لتأمين إيرادات إضافية للميزانية يعني هذا أن الحكومة قادرة على زيادة الإيرادات عن طريق حقها في خلق النقود.

و عندما تمول الحكومة عجز الميزانية عن طريق طبع النقود فإنها تكون عمليا قادرة على شراء مزيد من السلع والخدمات بواسطة الأوراق التي طبيعتها م و تنقل هذه الأوراق النقدية إلى الأفراد بمثابة أثمان للسلع و الخدمات التي اشترتها الحكومة ويقوم الأفراد يتداول هذه النقود والاحتفاظ بها من وقت

---

[1]-رويحة عباس : «تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر» مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس ، تخصص اقتصاد ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013, ص111 .

[2]-المرجع السابق و الصفحة نفسها.

[3]-أحمد الأشقر: «الاقتصاد الكلي» الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 347.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

لآخر، و السبب الوحيد الذي يدعو الأفراد إلى الاحتفاظ بها هو مواجهة أثار التضخم،و بهذا فإن التضخم قد قلل ادخار الأفراد و اقتطع جزءا من دخولهم ليذهب إلى الحكومة مقابل النقود الإضافية التي طبعتها أي أن الحكومة تستطيع عن طريق طبع أوراق نقدية جديدة أن تنفق أكثر من السابق تحمل الأفراد عبئ تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي يجعل دخولهم أقل مما كانت عليه من قبل[1]،

و عليه فإن طبع أوراق نقدية لتمويل عجز الميزانية يسمى ضريبة التضخم.

4/-ضريبة التضخم و معدل التضخم.

يمكننا أن تحسب حجم ضريبة التضخم بحجم القاعدة النقدية الحقيقية[2]:

إيرادات ضريبة التضخم = معدل التضخم × القاعدة النقدية الحقيقية.

و يتضح من هذه العلاقة أنه عند ما يكون معدل التضخم معدوما، تكون إيرادات الحكومة من ضريبة التضخم معدومة أيضا، و عندما يزداد معدل التضخم ترتفع إيرادات ضريبة التضخم

الشكل (1-1) الخط البياني لدالة الإيرادات من ضريبة التضخم IR بدلالة معدل التضخم F.

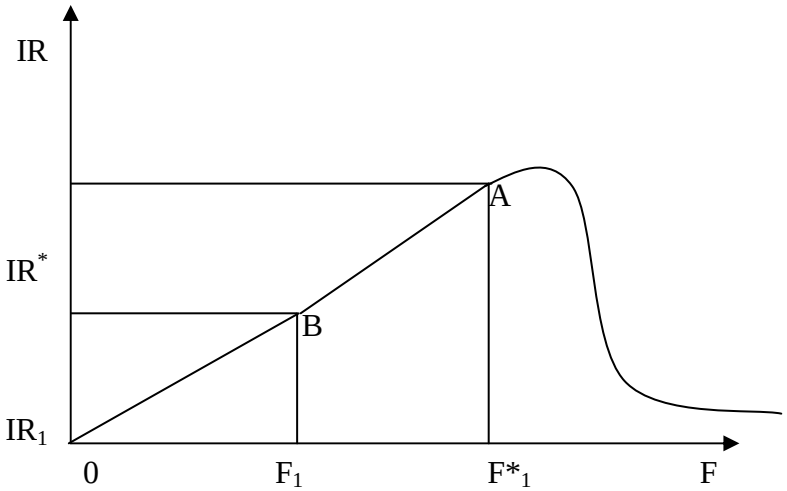

المصدر: رويحة عباس : تمويل عجز الميزانية العمومية ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

في الشكل مثلنا العلاقة بين إيرادات الحكومة من ضريبة التضخم IR و معدل التضخم F واضح أن هناك نقطة على المنحى هي النقطة A تكون الإيرادات الكلية من ضريبة التضخم عندها أكبر ما يمكن و تقابل هذه النقطة المعدل F^*_1 للضخم الذي سيمر بمعدل التضخم المستقر، لنفرض أن معدل التضخم كان معدوما و أن ميزانية الحكومة متوازنة أن الحكومة قد حققت الضرائب على الأفراد فأحدثت عجزا في الميزانية بمقدار IR_1[3]. و إذا مولت هذه الحكومة هذا العجز عن طريق طبع أوراق نقدية جديدة، فسترفع معدل التضخم.

[1]-المرجع السابق، ص 348.

[2]-المرجع السابق، ص 349.

[3]-المرجع السابق و الصفحة نفسها.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

إلى المستوى F1 في هذه الحالة تكون الحكومة قد مولت عجز الميزانية بكامله عن طريق ضريبة التضخم (كما في النقطة B على الشكل) و كلما زادت الحكومة إيراداتها من ضريبة التضخم ازداد معدل التضخم طالما أن الاقتصاد لا يزال إلى اليسار من النقطة A في الشكل/ أما إذا طبعت الحكومة أوراقا بكمية تزيد عن IR^* فإن معدل التضخم سيرتفع آنذاك بسرعة و تعود الحكومة في المحصلة من ضريبة التضخم بإيرادات إجمالية أقل مكن IR^* [1]. فترفع أسعار الفائدة و ينخفض الناتج القومي ، مما يكون له الأثر السيئ على توسيع النشاط الإنتاجي للمشروعات الخاصة و سوء توزيع الدخل.

الفرع الثاني: المساعدات الداخلية.

1-المساعدات الداخلية.

إن الدولة هي كيان قائم بذاته يخدم شعبه بمختلف الوسائل المتاحة له ، لذلك فهي تحتاج إلى مصادر لتمويل ميزانيتها حتى و لو كانت هذه المصادر لا تأتي بالنفع الكبير، كثير من الناس أو طلهم يظنون أن الدولة لا تحتاج إلى مساعدات باعتبارها لها مصادر أخرى من الإيرادات لتمويل ميزانيتها إلا أن هذا المفهوم خاطئ لأن الدولة في الكثير من الأحيان تحتاج إلى مساعدات حتى تقوم بواجباتها وتضم هذه المساعدات ما يلي:

أ-الأوقاف:

و نقصد بها الأراضي ، المساجد، المنازل و غيرها و يمكن أن نعرف الوقف بأنه «عمل بمقتضاه لا يمكن لأي شخص تملك رأس المال على وجه التأبيد لطرف منفعة في صالح المحتاجين أو في الأعمال الخيرية»[2].و تعني أن يضع شخص يسمى الواقف مالا معينا يطبق عليه العين الموقوفة تحت تصرف الفقراء و المساكين أو يصرفه في أبواب البر قصد الانتفاع لا التملك لأن المال الموقوف بيس ملكية أحد و هنا نوعان من الوقف.

-الوقف العام:

و يطلق عليه في كتب الفقه الوقف الخيري وهو المؤسس لصالح الجمعيات الخيرية، و تندرج فيه الأماكن المعدة للعبادة و المنقولات و العقارات التي تتبعها سواء ملاصقة لها أو بعيدة عنها[3].
و يمكن أن يقدم هؤلاء الأفراد أو المؤسسات المحلية هذه الممتلكات إلى الدول و التي لا تستطيع التصرف فيها بالبيع أو الشراء.

---

[1]-أحمد الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص 350.

[2]-أحمد يحياوي ، نظرية المال العام ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2002، ص 29.

[3]-أحمد الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص 354.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-الوقف الخاص:

يتمثل في الأموال المحبوسة أو الموقوفة لصالح الأحفاد أو أفراد معنيين و هو ما يعرف بالوقف الأهلي أو الذري[1].

إن هذا النوع من الوقوف لا يتغير باعتبار لا يقدم إلى الدولة بل للأفراد مباشرة.

ب-مساعدات أخرى:

و يمكن أن تكون هذه المساعدات عبارة عن أموال يقدمها أصحاب الفائض في الدخل إلى الدولة هم ليسوا بحاجة إليها حيث توضع في حساب خاص في الخزينة العمومية.

الفرع الثالث: المساعدات الخارجية.

تشكل الإعانات المالية الخارجية مصدرا من مصادر الإيرادات العامة للدولة و التي تأتي من دولة أو منظمات دولية و مؤسسات أجنبية و هي الإعانات تكون نقدية أو عينية.

1-مساعدات نقدية: و هي التي تقدم في شكل نقد أي -عملة صعبة- كالدولار الين، الأورو تستخدم في تمويل خطط التنمية المحلية و النمو الاقتصادي[2].

2-مساعدات عينية: تتمثل غالبا في سلع منتجات، عتاد عسكري، هذا ما تتوجه به الدول المتطورة اليوم اتجاه الدول الفقيرة، فتقدم لها المساعدات في شكل منتجات غذائية من حبوب و مواد غذائية مختلفة[3].

---

[1]- المرجع السابق و الصفحة نفسها.

[2]-رويحة عباس : مرجع سبق ذكره ، ص 119.

[3]-المرجع السابق، و الصفحة نفسها.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل أدوات السياسة المالية و مكونات الرئيسة وتطرقنا لكل من النفقات العامة و الإيرادات العامة و استخلصنا ما يلي:

1-تعرفنا على النفقات العامة و المعايير التي يعتمد عليها في تقسيم النفقات العامة فهذه التقسيمات تبين لنا الهيكل العام للنفقات العامة بكل أصنافها و أثار هذه النفقات من جهة أخرى و تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق من أهم الظواهر الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي فهذه الظاهرة أصبحت مصاحبة للدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية.فتختلف الأسباب الرئيسية لهذا التزايد، و لكن لهذه الزيادة حدود معينة تتحكم فيها العديد من العوامل و أبرزها مستوى النشاط الاقتصادي.

و للنفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية ، فهي تؤثر في الإنتاج بطريقة مباشرة من خلال الدور الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية و من جانب آخر تؤثر النفقات على الاستهلاك من خلال إسهامها في زيادة الطلب على الاستهلاك سواء عن طريق الخدمات الاستهلاكية كما تؤثر على الادخار الوطني من خلال زيادة الدخل الوطني.

2-تعرفنا على الإيرادات العامة فهي من أهم أدوات السياسة المالية و تنوع مصادرها بداية بالإيرادات العامة و التي تنقسم إلى إيرادات من ممتلكات الدولة و الدومين العقاري و الخاص أما القسم الثاني فيتمثل في الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم) و التي تمثل أهم نوع من الإيرادات العامة، أما الإيرادات غير العادية (استثنائية) فتتكون من القروض العامة و الإصدار النقدي و هي من أهم المصادر التي تلجأ إليها الدولة في الحالات الاستثنائية فمعظم الدول تتجنب اللجوء لمثل هذه الإيرادات لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الدولي و بالتالي تختلف طريقة استخدامها من دولة لأخرى و من وضعية اقتصادية للأخرى، فالدول تحاول أن تقوم بالاستخدام الأمثل لهذه الإيرادات.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفصل الثاني :

العجز في الميزانية العامة

و مخاطر العجز

و آليات علاجه.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تمهيد:

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة في العديد من الدول من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادهم، حيث ينتج من هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية ويعتبرها بعض الاقتصاديين أن عجز الميزانية يمثل خطأ مفترض الوقوع و من الصعب تجنبه ومعالجته و ليس من السهل تحديده.

و باعتبار العجز خاص بالميزانية العامة لأنها جزء هام من الدراسات المالية و أداة مهمة من الأدوات السياسية المالية التي تستعملها الدول من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية.

و سنتناول في هذا الفصل كل الجوانب المتعلقة بالميزانية العامة و عجزها و ذلك من خلال تقسيمنا للفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة.

المبحث الثاني : عجز الميزانية العامة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة.

نستعرض في هذا المبحث ماهية الميزانية العامة و التي تحتوي على تعريفها و خصائصها وأهميتها و العناصر المكونة لها و كذلك سنتطرق إلى كيفية إعداد الميزانية العامة و الرقابة عليها الفروق الموجودة بينها و بين المصطلحات الأخرى و ذلك بإتباعنا المنهجية التالية:

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة و خصائصها و أهميتها .

أولا : تعريف الميزانية العامة.

لتوضيح مفهوم الميزانية العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف و على الرغم من اختلاف هذه التعاريف في صياغتها إلا أنها تصب في نفس السياق .

تعريف 01: «الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيرادات خلال فترة زمنية معينة»[1].

تعريف 02: «هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات و الإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة- تجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها و تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة»[2].

تعريف 03: «هي وثيقة هامة يصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، و الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات ، عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة»[3].

و من خلال ما سبق نستنتج أن :

الميزانية خطة مالية للدولة قصيرة الأجل.

الميزانية دقة تقديرية مستقبلية.

الميزانية مدة زمنية في أغلبها سنة ميلادية.

تجيزها السلطة التشريعية و تنفذها السلطة التنفيذية.

ثانيا: قواعد الميزانية العامة.

للميزانية العامة (5) قواعد تقوم عليها و هذا ما سنتطرق له فيما يلي :

1/-قاعدة السنوية: تقضي هذه القاعدة أن تكون المدة التي تعمل فيها الميزانية هي سنة و بأن تكون تحت موافقة المجلس التشريعي عليها سنويا، فلو كانت اقل من سنة فإنه أصبح من المعتذر التنبؤ بما

---

[1]-حسين مصطفى: «المالية العامة» ديوان المطبوعات الجامعية ، ساحة بن عكنون الجزائر ، 2007 ، ص 75.

[2]-محمد شاكر عصفور: «أصول الموازنة العامة» ، دالا المسيرة ، عمان الأردن ، 2008 ، ص 8.

[3]-محرزي محمد عباس : «اقتصاديات المالية العامة» ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 317.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ستكون عليه المصروفات، و لو كانت أقل من سنة لاختلفت الإيرادات لكل ميزانية، كما أن إعداد الميزانية أو اعتمادها يتطلبا بذل جهود شاقة تشترك فيها السلطات التنفيذية و التشريعية مما يحسن ألا تتكرر هذه الجهود أكثر من مرة في السنة[1].

2/–قاعدة الشمولية: يقصد بهذه القاعدة أن تكون الميزانية عامة و شاملة لكل الإيرادات و النفقات المتعلقة بالدولة، دون أي زيادة أو نقصان، و دون تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقات معينة، فمبدأ العمومية يقضي بأن تظهر تقديرات كافة الإيرادات و النفقات العامة بصورة تفصيلية في ميزانية الدولة دون إجراء مقاصة بين الإيرادات و النفقات التي تطرق في سبيل تحصيلها[2].

3/–قاعدة التخصص : يطلق عليه أيضا مبدأ تخصيص الاعتمادات و هو يعني تخصيص مبلغ محدد لكل وجه من وجوه الإنفاق، أي أن النفقات العامة تفصل في توزيعها و تخصص في الميزانية العامة ولا تندرج بشكل إجمالي و بذلك فإن الحكومة تكون ملزمة في الإعتمادات أن تسير حسب حدود وإجازة السلطة التشريعية[3].

4/–قاعدة الوحدة : نقصد بها إدراج جميع نفقات الدولة و إيراداتها في وثيقة واحدة و الهدف منها هو وضع الميزانية في أبسط صورة، حيث يسهل الفهم لمن يريد أن يعرف المركز المالي للدولة و بذلك يسهل عملية المراقبة و معرفة الانحرافات الواقعة فيها[4].

5/قاعدة التوازن:التوازن هو أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات و هذا حفاظا على توازن الاقتصاد العام بشكل كلي[5].

و لقد شهدت هذه القاعدة تطورا في الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و لكن بعد أزمة 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتبارية ، لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة.

---

[1]–محمد طاقة و هدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

[2]– المرجع السابق ، ص 179.

[3]–يصديق محمد : النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر ، 2008–2009، ص 5.

[4]–المرجع السابق و الصفحة نفسها.

[5]–المرجع السابق، ص 05.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفرع الثاني : خصائص الميزانية العامة و العناصر المكونة لها .

أولا-خصائص الميزانية العامة.

للميزانية أربع خصائص تتميز بها سنعرضها كما يلي[1]:

1-تقسيم الميزانية إلى إيرادات و نفقات(وثيقة محاسبية).

حيث تخضع الميزانية للشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية على هيئات عمومية ذات طبع الإداري (غير ربحي)و التي تعتمد في مسك محاسبتها على تقسيم الميزانية إلى قسم خاص بالإيرادات و الآخر بالنفقات و كل جانب مقسم إلى فصول و كل فصل إلى أبواب و كل باب إلى مواد ثم بنود.

2-وثيقة تقديرية.

تبقى الميزانية وثيقة تقديرية تمتاز بعدم اليقين، حتى و لو اعتمد في إعدادها على العناصر الموضوعية لأنها تحتوي على بيانات تقديرية عن فترة مقبلة لا تستوجب حتى يتأكد من تحقيقها.

3-مساعدة لاتخاذ القرار.

تعتبر الميزانية قاعدة لاتخاذ القرار لمسؤولي المؤسسات حيث يعتبر مد في اتخاذ قراراتهم بصفة أساسية على معطيات الميزانية نظرا لطبيعة و مميزات المعلومات التي تتضمنها و التي تسمح بالتعبير عن كل الإمكانيات بطريقة مبسطة و معبرة و سهلة التحليل و هي قاعدة لمراقبة الأداء فهي تعبر خطة عمل للمؤسسة.

4-دور الميزانية.

يطلق لفظ الميزانية على المراحل الزمنية المتعاقبة التي تمر بها تحقيقا لهذه المستويات المشتركة بين السلطات التنفيذية و التشريعية و تتصف أيضا بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا وتتكرر عام بعد عام (مرحلة التحضير، مرحلة الاعتماد ، مرحلة التنفيذ، مرحلة المراجعة، مرحلة الرقابة).

ثانيا-العناصر المكونة للميزانية العامة.

من خلال ما عرضناه من قواعد للميزانية و خصائصها سنحاول إظهار أهم العناصر للميزانية العامة التي تتمثل فيما يلي[2]:

---

[1]-محمد شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2]-صديق محمد: مرجع سبق ذكره ، ص7-8.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1-الميزانية العامة تقدير و توقع.

نعتبر الميزانية بمثابة تقديرات لنشاط السلطة التنفيذية في المجال المالي بما ستنفقه أو تتحصل عليه مستقبلا و يعتمد في ذلك على بيانات السنوات السابقة مع الأخذ في الحسبان بعض الأمور كترتيب أولويات الاستخدامات يتماشى مع المصلحة العامة.

2-العنصر الإداري.

تتضمن الميزانية مجموعة من الإجراءات المالية و الإدارية التي تتخذها السلطة التنفيذية فهي التي تتولى إعداد الميزانية من الناحية الإدارية و التنظيمية إذن هي بمثابة عمل بمقتضاه توزع المسؤوليات المتعلقة بالقرارات التي يتطلبها تنفيذ الميزانية على مختلف الأجهزة الإدارية و التنفيذية على وضع يضمن سلامة هذا التنفيذ تحت إشراف السلطة التشريعية.

3-العنصر القانوني.

يعني وجود الاعتماد من طرف السلطة التشريعية لهذه التوقعات و يعتمد ذلك على اصدار قانون ربط الميزانية لذلك فالميزانية في حالة صدورها من طرف السلطة التشريعية تصدر في شكل قانون و يرجع هذا الحق في القرن 18 و الذي اكتمل في سنة 1791 عند إعطاء المجلس التشريعي دون سواه سلطة و وظائف تحديد الإنفاق العمومي و التأكد من ضرورة الضرائب و إضفاء صفة القانون على الميزانية.

4-العنصر السياسي.

إن عملية عرض الميزانية على المجلس الشعبي و التصديق عليها هي بمثابة إعطاء الصفة القانونية للميزانية، و لكن هي في نفس الوقت تعبر عن حقوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، و يظهر هذا في أن المجلس أمامه ثلاث خيارات إما قبولها أو رفضها أو تعديلها إضافة إلى ذلك لهذا المجلس صلاحية مراقبة تنفيذ الميزانية العامة و هذا ما يبن درجة التفوق السياسي للجهاز التشريعي على الجهاز التنفيذي و تبقى قوة البرلمان في هذا الجمال أكبر من قوة الحكومية.

الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة.

إن تطور وظائف الميزانية العامة جعلها تحظى بأهمية متزايدة:

1-الأهمية السياسية للميزانية العامة.

لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة و إيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة السياسية حيث يشترط لتنفيذ بنود الميزانية العامة أن يعتمد

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

مشروعها من طرف البرلمان[1].و هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة.

2-الأهمية الاقتصادية الميزانية العامة.

لقد أصبحت الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسيات الحكومة في استخدام الموارد على مستوى التوظيف و النمو الاقتصادي و توزيع الموارد داخل الاقتصاد[2] قد تستخدم الميزانية العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة عما يستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و في الأخير تعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة و منه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول.

3-الأهمية الاجتماعية للميزانية.

تستخدم الميزانية العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي و القضاء على التفاوت بين الدخول للأفراد مع ضمان و حول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي إعاناتها إلى الأفراد في المقام الثاني[3].

إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح و الإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي فالضرائب و عبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب.

أما النفقات العامة بعضها ليس لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات الخدمات و الإدارة ، والبعض الآخر يكون له أثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثل النفقات العامة (التعليم ، الصحة).

4-الأهمية المحاسبية للميزانية.

تمر الميزانية بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد و التنفيذ مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية .

إن أهمية الميزانية من الناحية المحاسبية يبدوا واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية[4].

---

[1]-درواسي مسعود: «السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي» ، أطروحة دكتوراه -قسم العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان ,2006، ص 137.

[2]-المريجع السابق، ص 138.

[3]-محمد البنا: «اقتصاديات المالية العامة» ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر, الطبعة الثانية، 2009 ، ص 45.

[4]-المرجع السابق، ص 47.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ان يمسك كل نوع من الإيرادات و النفقات حساب خاص وفقا لطريقة و مدة اعتماد الميزانية، كما يمكن عن طرية النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة و الذي يتضمن الإيرادات و المصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية العامة و الرقابة عليها.

الفرع الأول: إجراءات تحضير و اعتماد الميزانية العامة.

أولا-إجراءات تحضير الميزانية العامة.

لقد تعددت أنظمة تحضير الميزانية إلا أننا نجد أن حق تحضير و إعداد الميزانية العامة على السلطة التنفيذية وحدها، فعلى السلطة التنفيذية تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، و من الناحية العملية فإن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية[1]، فهي بما لها من أجهزة حكومية و إمكانيات فنية أدرى و لاشك بقدرة القطاعات و الفئات المختلفة على تحمل الأعباء المالية.

و تبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى الوحدات الحكومة حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات و ما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية.

و يختلف الفاصل الزمني بين هذه المرحلة من التحضير و بين بداية السنة المالية التي يجرى لها هذا التقدير من دولة لأخرى، ثم تتولى وحده تنفيذية متخصصة مع تفاوت في الإجراءات التفصيلية من نظام لآخر، و بعدها فحص تحصيلات الوحدات الحكومية المختلفة و تنفيذها ثم تنسيقها في مشروع واحد متكامل لميزانية الدولة، حيث يرفع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصه و اعتماده وفي مرحلة التحضير و الإعداد للميزانية تشريعية الحكومية بمجموعة من المبادئ العامة، و عدد من الأساليب الفنية.

و فيما يلي: الاعتبارات و الأسس التي تحكم مرحلة إعداد مشروع الدورة العامة.

1/-الاعتبارات التنظيمية.

و تتمثل في جميع القواعد و الإجراءات التي يطبعها المشرع أو تقوم بتحديدها وزارة المالية دائرة الموازنة العامة، و يقترض بجميع الجهات الحكومية أن تلتزم بها أثناء تحضير مشروع الميزانية، و غالبا ما تأخذ عملية التحضير الخطوات التالية[2].

---

[1]-محمد شاكر عصفور: مرجع سبق ذكره،ص82.

[2]-مجدي شهاب: «أصول الاقتصاد العام و المالية العامة»، الدار الجامعية الجديدة الأزار، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 115.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أ-صدور البلاغ الرسمي على التكفل برسم السياسة بشكل عام و سياسة الميزانية بشكل خاص ويتضمن هذا البلاغ الأسس و التعليمات الواجب إتباعها من قبل الوزارات و الدوائر و المؤسسات الحكومية عند إعدادها لمشروع ميزانيتها للسنة المقبلة.

ب-تقوم الوزارات و الدوائر والمؤسسات الحكومية بالتعميم على إدارتها المختلفة و تزويدها بالنماذج المعتمدة من دوائر الميزانية ومطالبتها بتقديم توقعاتها عن نشاطها و أعمالها للسنة المالية المقبلة وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الميزانية الخاصة بها تتعلق الأولوية القيام بدراسة المقترحات المقدمة والتشاور مع مديري الإدارات و الوحدات و العمل على إجراء أي تعديل على المقترحات والمشروعات المقدمة منهم، و وضع مشروع نهائي على الميزانيات و تقديم ذلك لدائرة الميزانية العامة أو الإدارة المسؤولية عن التنظيم المالي داخل الوزارة أو الدائرة هذا و غالبا ما يتم تشكيل لجان فرعية تدعى "لجان الميزانية"و ذلك مستوى الوزارات أو المؤسسات المختلفة و تكون مهمتها القيام بإعداد مشروعات الميزانيات الفرعية بالتنسيق مع الإدارات.

ج-تستلم دائرة الميزانية العامة مشاريع الميزانيات المقدمة من الوزارات و الدوائر الحكومية حيث يتم دراستها من قبل المختصين بالدوائر، ثم تبدأ المناقشة بين الوزارات و الدوائر المعينة و دوائر الميزانية حول المخصصات المطلوبة للسنة المالية المقبلة، و من ثم يتم التوصل إلى أرقام متفق عليها على ضوء الاحتياجات السائدة و الموارد المالية المتاحة.

د-بعد الانتهاء من مرحلة مناقشة مشاريع الميزانيات المقدمة من الوزاري و الدوائر الحكومية يتم التوصل إلى صورة إجمالية واضحة لحجم الإيرادات و النفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة و مقدار العجز المقدر و يتم استعراض ذلك من قبل المجلس الاستشاري للميزانية.

هـ-يتم رفع مشروع قانون الميزانية العامة لمجلس الوزراء حيث يبدأ بدراسة و استعراضه ومناقشته بعناية و يقوم بإجراء تعديلات تقديراتها مناسبة و تنسجم مع اتجاهات السياسة العامة و يتم وضع السياسة في صورتها شبه النهائية[1].

2/-الاعتبارات الفنية .

و يتمثل هذا الإطار في جميع الخطوات التي يتم على أساسها تحضير الميزانية منذ البداية فالميزانية العامة باعتبارها خطة تحكم سلوك الجهات الرسمية و غير الرسمية في الدولة لمدة سنة كاملة لا يمكن أن تقوم على أساس عشوائي.

وضع بيان تستند عليه ما يضمن واقيتها و رشدها و ذلك من خلال[2]:

[1]- نفس المرجع السابق، ص 116-117.

[2]-المرجع السابق، ص 118.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أ-توفر حصيلة من المعلومات عن مصادر الإيرادات العامة المتوقعة للسنة القادمة و عن أوجه الإنفاق المختلفة و العمل على فرزها و تنظيمها و تبويبها لتكون جاهزة للعمل .

ب-إجراء الدراسات اللازمة لتحديد عدد التنبؤات الأساسية عن حركة الإيرادات و النفقات للسنة المالية المقبلة بالاستعانة بأساليب التحليل المالي و الإحصائي القادرة على تحقيق أعلى درجة من التأكد حول موضوعات التنبؤات المختلفة .

ج-دراسة التنبؤات المحتملة و القيام بإعداد و تقييم مشروع الموازنة على ضوء ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار التعليمات الصادرة بهذا الخصوص عن دائرة الموازنة العامة و الاستعانة بالنماذج المعتمدة لذلك.

د-إبراز الدعاوي و المبررات المختلفة المدعمة بالدراسات و الخلاصات و القرارات التي حكمت تحضير أرقام.

ثانيا-اعتماد الميزانية العامة.

بعد إعداده من طرف السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني)، بغرض اعتماده تطبيقا لقاعدة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ"، و ذلك حسب المراحل الأساسية التالية[1]:

1-مرحلة المناقشة العامة:

بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، حيث يقوم هذا الأخير طبقا للقانون و القوانين و الأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية و الميزانية و التخطيط.

-نقوم لجنة المالية و الميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة و مناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة "وزير المالية" و تنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي يتضمن ملاحظاتها و اقتراحاتها، مع مراعات أحكام المادة 121 من الدستور يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته في جلسة عامة تكون مناسبة لجميع النواب لطرح القضايا و المشاكل المتعلقة بالسياسة المالية و مدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات و الوزارات .

[1]-محمد الينا: مرجع سبق ذكره، ص 45.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2-مرحلة المناقشة التفصيلية.

تستطيع لجنة مختصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاجتماعية) و تقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس[1].

3-مرحلة التصويت "Vote"

يقوم المجلس مجتمعا بمناقشة تقرير اللجنة ثم يصوت على الميزانية العامة بأبوابها و فروعها وفقا للدستور و القوانين المعمول بها[2].

أداة اعتماد الميزانية.

إذا وافق البرلمان على مشروع الميزانية العامة ، بأن يقوم بإصدارها بمقتضى "قانون المالية" و هو الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل النفقات العامة و الإيرادات العامة، و يرفق به جدول يتضمن الأول بيانات تفصيلية حول النفقات العامة و الثاني يتضمن بيانات تفصيلية حول الإيرادات.

الفرع الثاني: تنفيذ الميزانية و الرقابة عليها.

أولا-تنفيذ الميزانية العامة.

بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية و نشره في الجريدة الرسمية ، من أجل قيام الجهات و الهيئات الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان أي الانتقال في مجال التقدير و التوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس في وقت حاضر، سواء من حيث[3]:

-تحصيل الإيرادات و جبايتها.

-صرف النفقات المعتمدة.

1-تحصيل الإيرادات :

يخول القانون المتعلق بالميزانية للجهات الإدارية المختصة تحصيل الإيرادات.

أ)-يجب مراعاة مواعيد التحصيل و إجراءاته المنصوص عليها في القوانين و إلا يتعرض القانون بذلك للعقوبات المناسبة.

ب)-تلتزم الجهات الإدارية المختصة بتحصيل الإيرادات على اختلافها ، حيث لا تتمتع بحرية أو أية سلطة تقديرية في ذلك، خلافا لصرف النفقات العامة المعتمدة[4].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]-محمد الصغير يعلى و يسرى أبو العلا: «المالية العامة»، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر،2003، ص 103.

[3]-جهاد سعيد خصاونة : «علم المالية العامة و التشريع الغربي»، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2004,ص 343.

[4]-المرجع السابق، ص 344.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و بهذا الصدد جاءت الفقرة الثانية من المادة 79 من القانون 84-17 لتنص على مايلي[1]:

«يمنع منعا باتا تحصيل جميع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة غير المرخص بها بموجب القوانين و الأوامر و المراسيم و القرارات و التنظيمات المعمول بها مهما كان نوعها أو تسميتها ، إلا تعرض المستخدمون الذين قد يعدون السجلات و التعريفات و الذين يواصلون تحصيل الضرائب للملاحقات المقررة ضد المختلسين و ذلك دون الإخلال بدعوى الاسترجاع التي تقام ثلاث سنوات ضد جميع المحصلين أو القابضين أو الأشخاص الذين يكونون قد حصلوا هذه الضرائب ، و يتعرض لنفس العقوبات المنصوص عليها تجاه المختلسين جميع الأشخاص المتمتعين بالسلطة العمومية و الذين يمنحون بأي شكل من الأشكال و لأي سبب من الأسباب وبدون ترخيص قانوني، إعفاءات من الحقوق أو الضرائب أو الرسوم العمومية ، كما تطبق الأحكام على المستخدمين ذوي السلطة في المؤسسات و الهيئات العمومية الذين قد يقدمون مجانا و بدون ترخيص تشريعي أو تنظيمي منتوجات أو خدمات للمؤسسات الموضوعة تحت مسؤولياتهم».

2- صرف النفقات:

إذا كانت مبالغ الإيرادات تبقى مبالغ محتملة و متوقعة ، فإن قانون الميزانية ينص على أن الحد الأقصى للمبالغ المصرح بإنفاقها لكل غرض، حيث لا يجوز للإدارة تجاوز الاعتمادات المقررة تطبيق للمادة 75 من القانون 84-17التي نصت على ما يلي[2]:

«لا يجوز صرف أي نفقة يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشرط المحددة في هذا القانون، ما لم تنص أحمام تشريعية على خلاف ذلك».

-تحكم صرف النفقة العامة قاعدة «تخصيص الاعتمادات» التي تعني أن توزع النفقات على مختلف الوزارات، و بالنسبة لمختلف الأبواب في صورة اعتمادات معنية و محددة لكل منها، أعمالا لمبدأ التخصيص ، كما يقصد بهذه القاعدة أيضا عدم رصد مبلغ إجمالي للنفقات تتصرف فيه الإدارة كما نشاء، مما يترتب عنه عدم تحويل اعتماد من باب أو مجال إلى آخر على أن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية يتضمن المرونة تتعلق بنقل الاعتمادات و تحويلها كأن تتولى وزارة العدل حيازة الرسوم القضائية، أو تحصيل الرسوم الجمركية من مصالح إدارة الجمارك. أو حيازة الضرائب عبر مختلف مستوياتها.

و يخضع تحصيل الإيرادات إلى مجموعة من المبادئ و القواعد الرئيسية ، تتمثل أساسا فيما يلي :

-يحكم تحصيل الإيرادات قاعدة مالية أساسية هي عدم تخصيص الإيرادات .

---

[1]-صالح رويلي : «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر, 2011، ص 145.

[2]-محمد الصغير يعلي و يسرى أبو العلا: مرجع سبق ذكره، ص 104.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و معناها أن تختلط كل الإيرادات التي تحصلها الخزانة العامة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة دون تمييز.

على أنه يمكن أن يرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات متعلقة بتخصيص موارد بعض القروض العامة أو الضرائب لأغراض أو فئات معينة[1].

و في هذا السياق جاءت المادة 8 من القانون رقم 84-17 لتنص على ما يلي:«لا يمكن تخصيص أي ايراد لتغطية نفقة خاصة»[2].

تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات ، و تمكن هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

-الميزانيات الملحقة .

-الحسابات الخاصة للخزينة.

-الاجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

-تسقط ديون الدولة كقاعدة عامة بفوات أربعة سنوات دون اقتضائها.

و بهذا الصدد فإن المادة 16 من القانون 1684-17 تنص على ما يلي:«تسقط بالتقادم و تسدد نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية، كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات ميزانية التسيير، عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في أجل أربع سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية، التي أصبحت فيها مستحقة و ذلك ما لم تنص أحكام المالية صراحة على خلاف ذلك»[3].

و هي القاعدة التي نصت عليه أيضا قوانين الإدارة المحلية.

يمر صرف النفقة العامة بعدة مراحل أشار إليها قانون المحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990 في مواده من 19 إلى 22 و تتمثل فيما يلي :

أ-الارتباط بالنفقة (أو عقدها) : هو عبارة عن الواقعة المادية أو القانونية التي ترتب التزاما على عاتق الإدارة العامة.

ب-تصفية أو تحديد النفقة: و هو التقدير الفعلي و الحقيقي للمبلغ الواجب أداءه بناءا على المستندات التي تثبت وجود الدين و حلول آجاله...الخ.

---

[1]-جهاد سعيد خصاونة : مرجع سبق ذكره ص 345.

[2]-صالح رويلي : مرجع سبق ذكره ، ص 146.

[3]-المرجع السابق ، ص 147.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ج-الأمر بالصرف: بعد معرفة مبلغ النفقة تحديدا يقوم الشخص المختص (الوزير، المدير) بإصـــدار الأمر إلى المحاسب بدفع ذلك المبلغ إلى شخص معين بموجب وثيقة مكتوبة.

د-الصرف : يقصد بهذا الأجراء الدفع الفعلي للمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسب بعد التأكد من المستندات[1].

ثانيا-الرقابة على تنفيذ الميزانية.

تعد هذه المرحلة هي آخر مرحلة تعرفها الميزانية العامة للدولة و تسمى مرحلة مراقبة أو مراجعة تنفيذ الميزانية و الهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد وفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و ايجازتها من طرف السلطة التشريعية، و بناء على ذلك فـــإن الهدف الأساسي من الرقابة على الميزانية هو ضمان تحقيقا لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسات العامة للدولة و تأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة و هي الرقابة الإداريـــة والرقابة التشريعية

و الرقابة المستقبلية[2].

و في الأخير تكون النفقات و الإيرادات قد تمت على النحو الصادر به لدى السلطة التشريعية وطبقـــا للقواعد المالية المقررة للدولة.

الفرع الثالث: أهم الفروق بين الميزانية العامة للدولة و المصطلحات الأخرى المتداخلة معها.

أولا: الميزانية العامة للدولة و الميزانية العمومية للمنشأة.

تختلف الميزانية العامة للدولة عن الميزانية العمومية للمنشأة على النحو التالي:

1-الميزانية العمومية هي بيان بصورة المركز المالي للمنشأ في تاريخ محدد هو نهاية السنة الماليـــة للمنشأة و على هذا الأساس فإنها تتضمن أرقاما فعلية في هذا التاريخ المحدد.

2-تشمل الميزانية العامة للدولة على أرقام تقديرية عن سنة مقبلة.

3-تتضمن الميزانية العمومية للمنشأة أرصدة الموجـــودات "الأصـــول" و المطلوبـــات "الالتزامـــات، الخصوم".

4-تبين الميزانية العامة للدولة النفقات العامة و الإيرادات العامة المتوقفة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 346 .

[2]-لعمارة جمال: «منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر»، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2004 ، ص 33-34.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ثانيا: الميزانية العامة للدولة و الميزانية النقدية.

تعرف الميزانية النقدية بأنها بيان يتضمن تقدير الموارد المجتمع من النقد الأجنبي و أوجه استخدامات هذه الموارد خلال فترة مقبلة غالبا ما تكون سنة لذا تتفق الميزانية العامة و الميزانية النقدية في أن كلتهما تتضمن تقديرات و ليس أرقاما فعلية و على الرغم من ذلك فهناك اختلاف بينهما أهمهما أن أرقام الميزانية العامة تكون بالعملة المحلية بينما تكون أرقام الميزانية النقدية بالعملة الأجنبية و تختص الميزانية العامة بالنشاط الحكومي فقط (حكومة مركزية، حكم محلي، هيئات عامة ، قطاع عام) بينما تختص الميزانية النقدية بالنشاط الحكومي و نشاط القطاع الخاص[1].

ثالثا:الميزانية العامة للدولة و الحساب الختامي.

يعرف الحساب الختامي بأنه بيان يتضمن النفقات العامة التي أنفقت و الإيرادات[2] العامة التي حصلت خلال فترة زمنية منتهية غالب ما تكون سنة. لذا فإن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن الميزانية العامة تتضمن أرقاما تقديرية بينما يتضمن الحساب الختامي أرقاما حقيقية فعلية و يلاحظ أن لكل ميزانية عامة حسابات ختامية تصدر عن الفترة نفسها التي تكون قد نفذت فيها الميزانية العامة و بمقارنة أرقام الميزانية العامة بأرقام الميزانية الختامية يمكن معرفة مدى صحة تقديرات الميزانية العامة و مطابقتها للواقع.

رابعا: الميزانية العامة للدولة و ميزانية الاقتصاد القومي.

تعرف ميزانية الاقتصاد القومي بأنها بيان يتضمن تقديرات عن النشاط الاقتصادي في مجموعات (الناتج القومي، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات) خلال فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة[3].

تتفق الميزانية العامة للدولة وميزانية الاقتصاد القومي لأن كلتيهما يتضمن أرقاما ما تقديرية، أما وجه الاختلاف بينهما فهو أن ميزانية الاقتصاد القومي أكثر شمولا لما تتضمنه من أرقام و بيانات عن تلك التي ترد في الميزانية العامة فضلا عن أن ميزانية الاقتصاد القومي لا تحتاج إلى اعتماد (تصديق) السلطة التشريعية خلافا للميزانية العامة للدولة.

كما يلاحظ وجود ارتباط وثيقا بين الميزانية العامة للدولة و ميزانية الاقتصاد القومي فالبيانات التي تتضمنها ميزانية الاقتصاد القومي التي تعد ضرورية لإمكان رسم السياسة المالية التي تنطوي عليها الميزانية العامة للدولة.

---

[1]–صالح رويلي: مرجع سبق ذكره ، ص 150.

[2]–جهاد سعيد خصاونة: مرجع سبق ذكره ، ص 155.

[3]–صالح رويلي: مرجع سبق ذكره، ص 155.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

خامسا: الميزانية العامة للدولة و الحسابات القومية.

تعرف الحسابات القومية بأنها مجموعة من الحسابات التي تتضمن تسجيلات لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله من خلال حساب الدخل القومي و تكوينه و توزيعه عن فترة مالية سابقة غالبا ما تكون سنة[1].

و هكذا يتبين أن أرقام الميزانية العامة تكون تقديرية بينما أرقام الحسابات القومية حقيقية فعلية فضلا على أن هذه الأخيرة تكون أكثر شمولية من بيانات الميزانية العامة و لا شك أن بيانات الحسابات القومية تفيد كثيرا عند رسم السياسة المالية التي تنطوي عليها الميزانية العامة.

سادسا: الميزانية العامة للدولة و الخطة الشاملة .

يقصد بالخطة الشاملة بأنها خطة قصيرة الأجل و التي تغطي فترة سنة كما أنها برنامج يوضح الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها و وسائل تحقيق هذه الأهداف عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة[2].

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة.

يعد عجز الميزانية العامة من أقدم و أخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم و بصفة خاصة الدول النامية و يمكن النظر إلى عجز الميزانية باعتباره أحد أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة.

المطلب الأول: مفهم العجز و أنواعه و أسبابه.

الفرع الأول : مفهوم عجز الميزانية.

يكون هناك عجز ميزاني إذا كان مجموع نفقات الدولة أكبر من الموارد المحصلة من الجباية العادية (الضريبة و مداخيل أملاك الدولة) و هي سمة تميز معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، و يمكن النظر إلى عجز الموازنة بمنظارين:

[1]–عاشور كتوش: «المحاسبة العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003, ص, 30.

[2]–المرجع السابق ، ص33

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أولا-المفهوم المالي المحاسبي: عجز الميزانية هو زيادة نفقاتها على إيرادات بشرط تدخل في الميزانية جميع إيرادات الدولة و نفقاتها المالية[1].

ثانيا-المفهم الاقتصادي الاجتماعي: يتمثل عجز الموازنة بالآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية المتبعة و عن المنهج المتبع في إعداد الميزانية و تنفيذها هذا عندما تكون النتائج المتحققة من وراء الموازنة و السياسة المالية سلبية أكثر منها ايجابية[2].

و المفكرين الماليين الكلاسيك نادوا بوجوب توازن الميزانية بعيدا عن إشكالات التضخم أو الانكماش كهدف أسمى للسياسة المالية التقليدية وفقا لهذا المنظور يظهر العجز الميزاني لخطر الأساسي و ذلك لوجود خطرين.

1-خطر البنكبوت

2-خطر التضخم.

1-خطر البنكبوت: من أجل تغطية العجز تلجأ الدولة إلى الاقتراض بنوعيه (الداخلي و الخارجي) واعتبار أن القروض العامة هي في الحقيقة ضرائب مؤجلة، فإنه يتطلب تسديدها آثار تراكمية على الإدارة المالية مما يرفع من معدلات الفائدة على الدين و الاستهلاك يعرقل مسبقا الميزانيات القادمة[3].

2-خطر التضخم: يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة في وسائل الدفع المتاحة إلى عدة آثار اقتصادية و اجتماعية سيئة أهمها[4]:

-يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة.

-يؤدي إلى التأثير سلب على نوعية الاستثمار.

-يؤدي إلى عجز الميزان التجاري.

و يستخدم التضخم كوسيلة تمويلية للنفقات العامة لخلق كمية إضافية من النقود التي تؤول إلى الدولة، مما يؤدي إلى رفع من وسائل الدفع دون ارتفاع مقابل لها في الإنتاج يعني وجود حالة التضخم و عليه يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية للنقود.

---

[1]-منال الهبة: «العجز في الموازنة العامة و أثارها» ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكادمي ، علوم اقتصادية و تسيير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح , ورقلة ، 2003, ص 10.

[2]- المرجع السابق، ص 11.

[3]- منال الهبة: مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[4]- المرجع السابق، ص 43.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفرع الثاني: أنواع العجز في الميزانية .

هناك عدة أنواع نذكر منها :

أولا-العجز الجاري: و يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و الذي تمويله بالافتراض

و يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع الإنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منها الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

ثانيا-العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد تتعلق بتصرفات ماضية و يعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية[1].

ثالثا-العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز عن ربط الديون بفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون يربطها بتطور الأسعار مما يؤدي إلى رفع القيمة النقدية لفوائد القروض مما يجعل البعض يدعو إلى استيعاب المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار و كذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

رابعا-العجز الهيكلي: و يعبر من العجز الشامل مصححا بالإزالة العوامل الظرفية و المؤقتة للانحرافات المتغيرات الاقتصادية (الإيراد النفقة) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه[2].

الفرع الثالث: أسباب عجز الميزانية.

يحدث العجز في الميزانية نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها في :

-مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة.

-مجموعة العوامل المؤدية إل زيادة الإنفاق العام و هذا يؤدي إلى وقوف أمام عدة أسباب.

أولا-مجموعة العوامل المؤدية إلى زيادة الإنفاق العام: و نجد منها عدة أسباب[3]:

-زيادة حجم الدولة الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق في ظل ثبات معدل النمو الاقتصادي.

-انخفاض قيمة العملة و تدهورها خاصة في البلدان ذات الاستيراد المكثف.

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص 43.

[2]-أحمد خميس أبو زعيتر: «دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية»، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية , جامعة فلسطين , 2012 ,ص57.

[3]-منال الهبة، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-الزيادة في الإنفاق العام في أوقات الكساد يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي.

ثانيا-مجموعة العوامل المؤدية إلى انخفاض الإيرادات العامة: و تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث و منها:

-ضعف الوعاء الضريبي الذي يعتمد على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

-ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد و لضعف تأهيل الضريبة من جهة أخرى .

-كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية[1].

المطلب الثاني: مخاطر العجز في الميزانية العامة و آليات علاجه.

الفرع الأول: مخاطر العجز في الميزانية العامة.

للعجز في الميزانية العمومية مجموعة من المخاطر أهمها.

أولا: وقوع الدول في حالة التضخم.

عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى تغطية العجز باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي و طبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة فيرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا، فتزداد الكتلة النقدية و يحصل التضخم و تنخفض قيمة العملة[2].

يؤدي ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة وسائل الدفع المتاحة إلى عدة أثار اقتصادية و اجتماعية سيئة أهمها[3].

1-يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة.

2-يؤدي التضخم إلى التأثير سلبا على نوعية الاستثمار.

3-يؤدي التضخم إلى عجز الميزان التجاري.

و يرى المفكرون التقليديون أن التضخم الناجم عن عجز الميزانية يميل في تصورهم إلى الازدياد من تلقاء نفسه، ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام و من ثم زيادة العجز و هذا الإصدار الجديد يؤدي إلى رفع الموجة التضخمية للأمام و هكذا يدور الاقتصاد في حلقة مفرغة من الإصدار النقدي.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 48.

[2]-هزري طارق و لياز الأمين: «دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الموضعي»، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات 23-24 فيفري 2011 ، الجزائر، ص 6.

[3]-المرجع السابق ، ص11.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ثانيا: وقوع الدولة في حالة خطر البنكبوت(الإقراض).

من أجل تغطية العجز، تلجأ الدولة إلى الاقتراض بنوعه (الداخلي و الخارجي) و باعتبار أن القروض العامة هي ضرائب مؤجلة فإنه يتطلب تسديدها ، هذا النوع من الاقتراض يولد أثارا تراكمية على الإدارة المالية ، مما يرفع من معدلات الفائدة.

1-لأثر الاقتراض الداخلي (البنك المركزي)على النشاط الاقتصادي.

في هذا المجال تلجأ الدولة لتمويل العجز إما عن طريق البنك المركزي أو عن طريق البنوك التجارية أو مؤسسات مالية أخرى، و تتضمن مثل هذه الطريقة عند التقليدين خطرا مزدوجا على سير النشاط الاقتصادي[1].فهي من جهة تحرم الصناعة و التجارة من الاستثمارات التي كان يمكن القيام بها في حالة زيادة الدين، حيث يولد هذا النوع من الإقراض ارتفاع في أسعار الفائدة هذا ما يؤدي إلى تراجع استثمار الخواص مما يؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي و زيادة العجز .

الشكل (2-1) أثر الاقتراض من البنك المركزي على النشاط الاقتصادي.

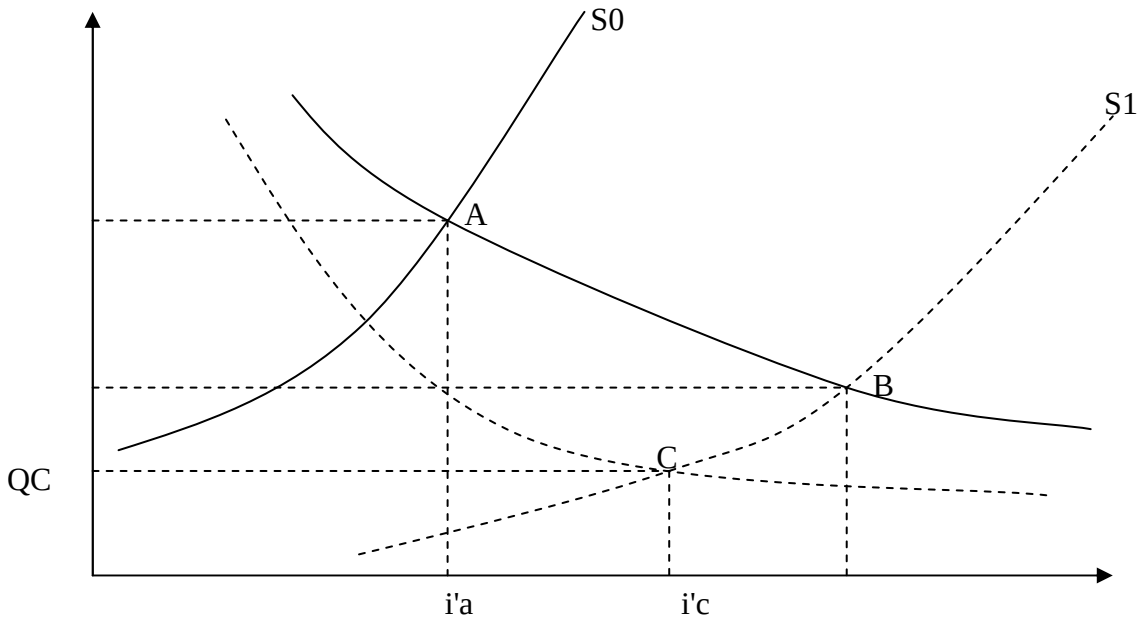

المصدر: رويحة عباس: مرجع سبق ذكره، ص17.

نستنتج من الشكل (2-1) أن :

النقطة A: هي عبارة عن التوازن الأولي ما بين الادخار (S0) و الاستثمار (I0) عند معدل الفائدة (i'a).

[1]-رويحة عباس: مرجع سبق ذكره، ص18.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار الوطني و بالتالي تكون هناك نقطة توازن جديدة B عند معدل الفائدة (i'b) مما يتسبب تقلص الاستثمار الخاص و تكون هناك نقطة توازن جديدة في النقطة C(ic.Qc).

2-أثر الاقتراض الخارجي على النشاط الاقتصادي.

من أجل تغطية العجز تلجأ الدولة إلى الإقراض الخارجي و حسب المفكرين التقليدين هذا النوع من الإقراض موجه أساسا إلى تغطية النفقات الاستهلاكية للدولة التي تؤدي إلى الدفع من الدخل الوطني على عكس من ذلك تزيد من النفقة الضريبية و تعرقل استثمارات الخواص بإضافة إلى ذلك التزامات الدولة اتجاه الخارج (تسديد قرض مضاف إليه فوائد) و بعض المفكرون أمثال "ريكاردو وساي" يعتبرون أن الإقراض يولد نفقة للأجيال القادمة من حيث تسديد الدين و الفوائد على شكل اقتطاع ضريبي[1].

-تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خطر تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل زيادة التوازن الاقتصادي الوطني، بحيث غالبا ما تتهج الدولة سياسات اقتصادية انكماشية من أجل تخفيض احتياجاتها للنقد الأجنبي.

-أما بالنسبة لأثار هذه الطريقة التمويلية على النشاط الاقتصادي فتؤدي إلى خلق أثار توسعية على الاقتصاد المحلي نتيجة لاستعمال حصيلة القروض في تمويل النفقات المحلية[2]. إذ أنه إذا تم إنفاق هذه القروض على المشروعات الاستثمارية باقتراض عدم الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الدخل.

الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة.

يعتبر ترشيد الإنفاق من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض و علاج عجز الميزانة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في ميزانيتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق.

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه «تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة»[3].

---

[1]-منال الهبة : مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]-أحمد الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص 315.

[3]-محمد عمر أبو دوح : «ترشيد الإنفاق العام و علاج عجز ميزانية الدولة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص04.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و يعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على أنه «توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم و نوع النفع العام بتوزيعها وفقا للمنظور الشامل و عام لمجموع حاجات المجتمع و العمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير و الإسراف و إصدار الأموال العمومية و ذلك بأدنى حد من التكلفة»[1].

ثانيا: ضوابط ترشيد الإنفاق.

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام أهمها:

1-الابتعاد عن التبذير.

و يظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المعروضة عليه،ة حيث تتنمي هذه الحالة مع قاعدة من القواعد الرئيسية لإنفاق العام فتنجر عن هذه الحالة العديد من الآثار السلبية و أبرزها إصدار الأموال العمومية للدولة، و من جانب آخر يؤدي إلى تفشي ظاهرة التهرب الضريبي و من أهم الآثار السلبية الأخرى هي إضعاف الثقة بمالية الدولة.

2-فرض رقابة على الإنفاق العام.

يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدول و تقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام.

3-تحديد حجم أمثل للنفقات العامة.

يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية الأكبر عدد من الأفراد و لكن يشترط أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود و لكن تفرض المصلحة و الحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين و هو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة.

ثالثا: أهم المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق نذكرها[2]:

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 05.

[2]-محمد شاكر عصفور : مرجع سبق ذكره ، ص 401.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1-ترشيد الرواتب و الأجور.

يعتبر بند الرواتب و الأجور من البنود التي تأخذها حصة من إجمالي النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة و ترتكز معالجة بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة و ترتكز معالجة بند الرواتب و الأجور على نقطيتين أساسيتين:

-إن مواصلة الدولة بانتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين و هو مال يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذلك يؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة.

-القيام بتخفيض حجم الرواتب و الأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولد عنه أثار سلبية من الجانب الاجتماعي (البطالة).

2-ترشيد النفقات الاستثمارية.

تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى البنية التحتية، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته.

3-ترشيد النفقات التشغيلية.

و من أهم النقاط التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:

-الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومة و التي تكون ثانوية و غير هامة لأعمال الأساسية للدولة.

-القيام برفع المدة الزمنية للاستعمال الأجهزة و الآلات و الأثاث و السيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة.

-القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية و المشاركة فيها .

-البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى و دراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.

-و منه لا بد من ترشيد الإنفاق العام في كل هذه الجوانب من أجل التقليص من حجمه لتخفيض عجز الميزانية العامة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-رابعا: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق.

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها و من أبرزها ما يلي[1]:

1-توفر بيئة ملائمة.

لابد من توفر بيئة مالية ملائمة من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام فالإدارة الجيدة لموارد الدولة. توفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها للجميع و الرقابة و المساء له الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات .

2-كفاءة الأجهزة المالية للدولة.

تعتبر كفاءة الأجهزة المالية للدولة من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العمومية ، و تحصيل إيراداتها.

3-العمل على إرساء نظام محاسبي و رقابي فعال.

حيث يسمح هذا النظام بمراقبة و تقيم كل العمليات الاتفاقية.

4-إفساح المجال للقطاع الخاص.

يعتبر فسخ الطريق للقطاع الخاص في الكثير من المجالات و من أهمها تخفيف العبء على الموازنة العامة بواسطة التحكم في الإنفاق العام و ترشيد.

خامسا: سياسات تخفيض الإنفاق العام.

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق من أجل علاج العجز في الميزانية ما يلي[2]:

1-تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي.

تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية من أبرز النفقات التي تثقل كاهل الميزانية العامة لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة لابد أن تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصا ما تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، و من بين الأساليب التي جاء بها صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص هو الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة و ذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها.

---

[1]-شعبان فرج: «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر»، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و الغير، قسم الاقتصاد ، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 ، ص 90-91.

[2]-رمزي زكي: «علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي و المنهج التنموي»، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا ، 2000، ص340.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2-التخلص من الدعم الاقتصادي.

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة و تدقيقها لخسائر كبيرة و متتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة نظرا للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة بحيث يعتبر هذا التخلص من أهم الحلول لتخفيض عجز الميزانية.

3-الضغط على النفقات الموجهة للصحة و التعليم.

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة و التعليم من أكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام، لذلك لابد أن يعيد النظر في حجم هذه النفقات و بالتالي التحكم في نفقات الصحة والتعليم من أبرز الوسائل التي تساعد على تقليص عجز الموازنة للدولة و يكون ذلك بالتوقف عن التوسع في بناء المستشفيات و المدارس العامة.

4-تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف.

تعتبر النفقات الموجة لتغطية الأجور و الرواتب و من أبرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لابد من وضع سياسة توظيفية محكمة من أجل تخفيض نفقات الأجور والمرتبات، فتوسيع الدولة في فتح مناصب عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من الأبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الميزانية العامة.

الفرع الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

يعتبر اللجوء للتأثير في الإيرادات العامة للدولة من أهم الوسائل المستخدمة في علاج عجز الميزانية العامة للدولة لمالها من تأثيرات مباشرة و فعالة و سريعة في علاج العجز و في تمويل الإنفاق العام.

أولا: تمويل العجز بواسطة الإقراض.

تلجأ الدولة إلى الاقتراض بكل أنواعه من أجل تمويل عجز الميزانية العامة و قد يكون هذا الاقتراض داخليا أو خارجيا.

1-تمويل عجز الميزانية بواسطة الإقراض الداخلي.

تعد القروض الداخلية من أهم المصادر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة فتستعمل لتعبئة المدخرات و تمويل الإنفاق العام على وجه التحديد، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبة عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة و تعرف القروض الداخلية بأنها مجموعة الأموال

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المقترضة من قبل الحكومية و تكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور و المؤسسات غير المصرفية و الجهاز المصرفي[1].

2-تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض الخارجي.

تلجأ الدولة لهذا الاقتراض عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية بما فيها الإقراض عن توفير التمويل الضروري أو تكون الدولة بحاجة لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها، و بالتالي نلاحظ أن الدولة تلجأ لهذا النوع من الاقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية لاقتراض كافية لتمويل عجز الميزانية لأنه السبيل الوحيد هنا هو الإقراض الخارجي فهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و أيضا المؤسسات الإقليمية بحيث يكون هذا العقد بالعملات الأجنبية[2].

ثانيا: تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد.

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة و ذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، لأنه يرتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعا في الأسعار و هذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي ونظرا لما لهذه الطريقة من أثار سلبية على الاقتصاد فإن الدول نادرا ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الميزانية العامة، و تستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي و توجيهه و تقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها و تحديد كمية الإصدار.

-مبررات الإصدار النقدي الجديد.

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمرا متعمدا كأحد وسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و أهمها تحقيق أثار توسيعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو و تحقيق التشغيل الكامل، فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل[3]. فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل و الإنتاج الكلي و إلى رفع مستوى التشغيل نظرا المرونة الجهاز الإنتاجي أو يستعمل خلال الحروب لمواجهة الإنفاق المتزايد.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 344.

[2]-المرجع السابق، ص 345.

[3]-إبراهيم متولي حسن المغربي: «الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي»، دار الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص43.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تعتبر الضريبة من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة فنجد معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية ، و تعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه و معاقبة المتهربين من دفع الضرائب ، ففي الدول المتقدمة يقسمون الضريبة لما من دور فعال في لتمويل الميزانية العامة لدولة.

1-استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز.

يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الميزانية العامة و من أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن أن تؤثر فيها ما يلي[1]:

أ/-الضرائب على لأرباح رؤوس الأموال.

تعتبر الضريبة على رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة و زيادة نسبتها ليس أمرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد إذا كان سعرها مرتفعا.

ب/-الضرائب العقارية.

مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة عل هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الضريبة العقارية و ذلك باعتبارها سهلة و لا يشعر الأفراد بعبئها .

ج/-الضرائب على التركات.

هي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي الشركة أو افرض على نصيب الفرد من الشركة، جراء انتقال رأسمال من المورث إلى ورثته ، و لكن تعتبر حصيلة هذا النوع ضعيفة بسبب عدم ثباتها.

د/-الضرائب على الدخل.

تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد و تعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة الدولة بسبب شمولها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة و عدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخيل المالية للدولة، و إذا تم استخدامها و استغلالها بشكل سليم و صحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل العجز.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 233.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2- استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز.

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعمال أو تداوله، و منه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من أجل إشباع حاجيته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة أو الخدمة و من أهم الضرائب غير المباشر ما يلي[1]:

أ/-ضرائب الإنتاج.

يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه الضريبة عندما السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي، و تعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشر و التي تدر أمولا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

ب/-الضرائب الجمركية.

و هي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية و تكتسي هذه الضريبة أهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها و اتساع نطاقها خصوصا و أن حركة السلع و الخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل العجز .

ج/-الضريبة على القيمة المضافة.

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج و التوزيع، و تتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها و خصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها و طرق جبايتها و تحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الايرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة و تعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها و بالتالي لا يشعر بها المكلف و غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز لمالها من مرونات.

[1]-رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 191.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف الجوانب النظرية للميزانية العامة و الاختلال المالي الذي تقع فيه الميزانية العامة و هو ما يعرف بعجز الميزانية العامة للدولة و استخلصنا ما يلي:

-تعتبر الميزانية العامة التي تحتوي على النفقات العامة و الإيرادات العامة من أبرز الأدوات التي تستخدمها الدولة للوصول للأهداف الموجودة فهي تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ، فالميزانية العامة للدولة تحكمها العديد من القواعد و تمر عملية إعدادها بالعديد من المراحل لعل أبرزها عملية الرقابة على تنفيذها فاستعمالها الرشيد يعني سلامة الميزانية وسلامة المركز المالي للدولة أما استخدامها العشوائي فيؤدي إلى الوقوع فيما يعرف بالعجز الموازي الذي تطرقنا إلى مفهوم العجز الموازني للدولة، و مختلف أنواع العجز الموازني و استعراضنا لمختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذا العجز الموازني من خلال ما تعرفنا عليه من مفاهيم الأولية للعجز هذا ما جعلنا نصل و نستنتج أهم المخاطر التي يسببها العجز.

و تناولنا مختلف الآليات المستعملة في علاج الميزانية العامة للدولة من خلال تناولنا لترشيد الإنفاق كآلية لعلاج العجز في الميزانية العامة و أخيرا دور الإيرادات العامة في علاج الميزانية العامة للدولة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفصل الثالث:

تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2000-2014.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تمهيد:

باعتبار الجزائر من أكثر الدول التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بسبب تدني الإيرادات، فكانت الجزائر تنتهج سياسة انكماشية من أجل تخفيض العجز في الميزانية العامة التي سببها هو بقاء الجزائر رهينة تقلبات الأسعار النفطية كون البترول أول مورد للجزائر و هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري كون هذه الأخيرة تمثل حصة الأسد من الجباية البترولية إذ أن 80% من إنتاج المحروقات يوجه للخارج و أي تغيير في إيرادات البترول ينعكس على الميزانية.

و لأهمية العلاقة التي تربط الجباية البترولية بإيرادات الميزانية العامة للدولة لذا سنحاول التطرق في هذا الفصل للمباحث التالية.

المبحث الأول: الجوانب النظرية للميزانية العامة للدولة الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة في التشريع الجزائري.

المطلب الثاني: تطور الأدوات العامة للمالية.

المبحث الثاني: مساهمة كل من الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة.

المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المبحث الأول: الجوانب النظرية للميزانية العامة للدولة في الجزائر.

تعتمد الميزانية العامة للدولة على العديد من القوانين و التنظيمات التي تحكمها، بحيث تبين لنا هذه الضوابط و الهيئات المسئولة عن الميزانية العامة و كل الإجراءات و العمليات الخاصة بها لاسيما التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات و الإيرادات و المراحل التي تمر بها الموازنة و القواعد و المبادئ التي تحكمها، فلقد عرفت الميزانية العامة في الجزائر العديد من التغيرات في القوانين التي تنظمها و لكن بصدور قانون 17/84 المعدل في 1988 تحددت المعالم الرئيسية للميزانية العامة في الجزائر، و عليه سوف نقوم في هذا المبحث بالإلمام لكل الجوانب المتعلقة بالميزانية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة في التشريع الجزائري.

يعتبر التشريع الفرنسي المالي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الميزانية العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون **17/84** و المتعلق بقوانين المالية لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة حسب القانون 17/84

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها « تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها»[1].

و يعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية **21/90** المؤرخ في **15 أوت1990** على أنها«الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و نفقات برأسمال و ترخص بها»[2].

ومن خلال المادة الثالثة من قانون **17/84** و التي تم تعديلها بالقانون **05/88** يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على انه بناء على قانون المالية يتم تقدير و إجازة الميزانية العامة بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي« يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعبائها، و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية و كذلك النفقات برأسمال»[3].

---

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 28 المؤرخ في 10 يوليو 1984 ص 1040 المادة رقم 06.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوغسطس 1990 ص 1132.

[3]- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 02 الصادرة في 23 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 13 يناير1988.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد و النفقات النهائية للدولة و ترخص بها يهدف تسيير و تجهيز المرافق العمومية .

الفرع الثاني: قوانين المالية في الجزائر.

لقد تم تعريف قانون المالية في الجزائر و ذلك من خلال القانون **17/84** و ذلك في المادة 06 و الذي ينص على «إن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي تشكل الميزانية العامة للدولة»[1].

ومنه يمكن القول أن قانون المالية هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تتضمن الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة للخزينة.

ومن قانون **17/84** المادة 02 يكتسي طابع قانون المالية:

I-قانون المالية و قوانين التكميلية والمعدلة .

II-قانون ضبط الميزانية.

أولا: قانون المالية السنوي .

لقد تم تعريف قانون المالية السنوي من قبل المشرع بأنه: «يقدر و يرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، وكذا النفقات بالرأسمال»[2].

ومنه وبموجب قانون المالية السنوي يتم تخصيص الاعتمادات وذلك بتقسيمها إلى نفقات التسيير والاستثمار ويحدد الأعباء الأخرى من قروض وتسبيقات، و يقسم قانون المالية على قسمين منفصلين:

- ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحميل الموارد العمومية و كذا السبل و الوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي اقرها المخطط الإنمائي.

- ويقترح في القسم الثاني المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة، بشأن نفقات التسيير و الاستثمارات العمومية . كما يقترح فيه المبلغ الاستثمارات المخططة و يقترح في القسم الثاني كذلك:

*الترخيصات الإجمالية للإيرادات و النفقات بالنسبة لكل ميزانية .

*الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة .

---

[1]- قانون 17/84 المرجع السابق، المادة 06 .

[2]- المرجع السابق,و المادة نفسها.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

و تجدر الإشارة إليه أنه من بين النقاط الأساسية التي يتناولها قانون المالية الأساسي هي سبل وسائل تغطية عجز الموازنة رغم أنه لا يتم التطرق إليها بشكل مباشر و يتم إلحاق هذا القانون بثلاث جداول أساسية و هي:

الجدول "أ": يبين موارد الدولة وفق التقسيم المعمول به.

الجدول"ب": يبين الأعباء الخاصة بميزانيات التسيير.

الجدول"ج": يبين الإعتمادات المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي إضافة إلى نفقات الاستثمار التي تتكفل بها مؤسسات القطاع العمومي.

ثانيا: قانون المالية التكميلي (المعدل).

يتم إصدار قانون المالية التكميلي أو المعدل وذلك خلال السنة المالية من اجل تكملة و تعديل محتوى قانون المالية السنوي لأنه عند القيام بتنفيذ الميزانية العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي قد تحدث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية تحدث إختلالات لذلك يتم اللجوء إلى قانون التكميلي أو ما يعرف عادة بقانون المالية المعدل. ومنه عند ما تحدث حالة عدم توازن بين الإيرادات و النفقات سبب ظهور ظروف غير متوقعة سوف يؤثر ذلك على البيانات التقديرية فتلجأ الحكومة إلى مشروع مالية معدل يتماشى مع تلك الأوضاع الجديدة و تنص المادة 04 من القانون **17/84** على « يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية لسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية»[1]. ويتم المصادقة على قانون المالية التكميلي من قبل البرلمان بغرفتيه، ومنه قانون المالية التكميلي المعدل يدخل في إطار تكييف و تقييم زيادة الإيرادات مع الواقع الحالي، إضافة إلى مراجعة الإعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير و التجهيز و التي من شأنها التكفل بالمصاريف الإضافية المتجددة من جهة أخرى .

ثالثا:قانون ضبط الميزانية .

من خلال المادة 05 من القانون **17/84** يمكن التوصل لمفهوم قانون ضبط الميزانية « يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي تبين بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية»[2].

إن التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون سواء في القانون **17/84** و القانون **05/88** إلا أن تحضير هذا القانون مرتبط بفكرة طرق التسرية و تحديد فترتها،

[1]– قانون17/84 المرجع السابق المادة 03.

[2]–قانون 17/84 المرجع السابق المادة 05.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ولكن عند ما نلاحظ كيفية سير القانون ضبط الميزانية في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الميزانية فمثلا قانون ضبط الميزانية لسنة 2010 يتم المصادقة عليه سنة 2012. و قانون ضبط الميزانية لسنة 2011 يصادق عليه من قبل البرلمان في سنة 2013 ومنه نلاحظ تأخر ملحوظ على المصادقة على هذا القانون.

الفرع الثالث: مبادئ و دورة الميزانية في الجزائر .

تستند الميزانية العامة في الجزائر في مرحلة إعدادها للعديد من المبادئ و القواعد التي تنظمها و تحكمها، و في المجمل تهدف هذه المبادئ إلى تسهيل عملية التحضير و الرقابة على الموازنة:

أولا: مبادئ الميزانية العامة في الجزائر.

من أجل السير الحسن و الجيد للموازنة العامة للدولة تستلزم عملية تحضيرها وتنفيذها الالتزام بالعديد من القواعد والمبادئ، وقد وضع المشرع الجزائري مبادئ و قواعد أساسية تحكم الموازنة العامة للدولة، و تتلخص أهم هذه القواعد الأربعة في ما يلي[1].

1-مبدأ السنوية :

يظهر لنا مبدأ السنوية من خلال تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر فالموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية و البيان الذي من خلاله ترخص و تقدر الإيرادات و النفقات السنوية للدولة، و منه نلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع السنة، فالسنة المالية في الجزائر تبدأ من الفاتح جانفي من كل سنة و تنتهي في **12/31**.

من كل سنة بحيث أن الموازنة سنوية في إعدادها شاملة في محتواها و مضمونها لأنها تترجم الجزء السنوي من برنامج التنمية للدولة و فيما يتعلق بالإيرادات العامة فنجد قاعدة سنوية تطبقها دقيقا، فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب و الرسوم سنويا، أما فيما يخص النفقات العامة فيجب أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة و لا يمكن تحويل الإعتمادات لسنة مالية معينة للسنة المالية التالية، ومنه فإن تغطية النفقات الأكثر استقرارها و رصيدها لا ينبغي أن يؤجل إلى الميزانية العامة للسنة المقبلة[2].

وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ و هي :

أ-رخص البرامج: هي المتعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق سنة لأنها مرتبطة بمشاريع طويلة الأجل .

[1]- جمال لعمارة ــ مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2]- المرجع السابق، ص 88.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ب-ترحيل الإعتمادات: و هنا يتم ترحيل الإعتمادات و المخصصات المالية التي لم تعرف في السنة المالية و تأجيلها إلى سنوات قادمة .

ج-الميزانية الإثنى عشر: و يتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة البرلمان على الموازنة في وقتها المحدد و هو ما يتطلب من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان، حيث تفوض استثناء بفتح إعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة إلى حين المصادقة و هو ماجاء في القانون 17/84 المادة 69 و الذي ينص على أن «في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية لسنة معينة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتبرة[1].

-يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات و نفقات الميزانية العامة حسب الشروط التالية :

*بالنسبة إلى الإيرادات طبقا للشروط و النسب و كيفية التحصيل المعمول بها.

*بالنسبة لنفقات التسيير في حدود $\frac{1}{12}$ من مبلغ الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا و لمدة 3 أشهر .

*بالنسبة لإعتمادات الاستثمار و في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع و لكل مسير.

-يواصل تنفيذ مشاريع الموازنة الملحقة و الأحكام ذات الطابع التشريعي و الطبق على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للأحكام التشريعية و التنظيمية.

***الميزانية المؤقتة:** و يتم أقرارها نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية معينة .

***الإعتمادات التكميلية :** وهنا يتم صرف إعتمادات إضافية التكميلية بموجب قانون المالية التكميلي المعدل و ذلك خلال نفس السنة المالية و هو ما يعني إدخال تعديلات على الميزانية الأولية».

2-مبدأ الوحدة .

يعني هذا المبدأ أن يتم إدراج كل عناصر الميزانية في بيان واحد أي أن تخص ميزانية واحدة تكون ملمة بجميع النفقات و الإيرادات و ذلك مهما كانت طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة و بصورة عامة فالنفقات والإيرادات العامة المدرجة في وثيقة واحدة تمكن من تبسيط التعرف على الوضعية المالية للدولة و تسهل الدور الرقابي على ميزانية الدولة، وفي الجزائر أدخلت بعض التعديلات لقاعدة الوحدة و ظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة و من أهم التعديلات التي أدخلت على قاعدة وحدة الميزانية هي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة[2].

[1]- القانون 17/84ـ مرجع سبق ذكره المادة 69.

[2]- جمال لعمارة مرجع سبق ذكره ص 98.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أ-الميزانيات الملحقة :

و بالرجوع إلى المادة **44** من القانون**17/84** «يجوز أن يكون موضوع الميزانيات الملحقة بالعمليات المالية لصالح الدولة التي لم يضفي عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن»[1] ومن أمثلة الميزانيات الملحقة ميزانية البريد والمواصلات .

ب-الحسابات الخاصة بالخزينة .

و تعني هذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى الخزينة للدولة جراء بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، جاء في الفصل الأول من القانون **17/84** إجازة فتح الحسابات الخاصة للخزينة على النحو التالي:

لا يجوز فتح الحسابات الخاصة بالخزينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية :[2]

*** حسابات التجارة.**

***حسابات التخصيص الخاص.**

***حسابات التسبيقات.**

***حسابات القروض.**

***الحسابات السنوية مع الحكومات الأجنبية .**

أما الاستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة في الجزائر فهي[3] :

-الإعتمادات التكميلية أو الإضافية :

تعتبر عملية تصحيح إعتمادات ميزانية الدولة أثناء عملية التنفيذ بسبب العديد من الظروف يؤدي إلى المساس بطبيعة سير قاعدة وحدة الميزانية لذلك تعتبر الإعتمادات التكميلية و الإضافية من أهم الاستثناءات الواردة .

-تعدد وثائق الميزانية العامة:

يعتبر وجود تعدد في وثائق الموازنة العامة في الجزائر من بين النقاط التي تخل بقاعدة وحدة الميزانية[4].

---

[1]- القانون 17/84 مرجع سبق ذكره المادة 44.

[2]- المرجع السابق، المادة 48 .

[3]- جمال لعمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

[4]- المرجع السابق، ص 115.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-الميزانيات المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة بحيث يكون لهذه ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة تمثل هذه الميزانيات خرقا لقاعدة وحدة الميزانية.

3- مبدأ الشمولية أو العمومية:

يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات والإيرادات في وثيقة دون أي مقاصة بينهما. ويعتبر هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين وهما[1]:

أ)- **عدم تخصص الإيراد:** ويظهر هذا جليا في المادة **08** من القانون **17/84** والتي تنص على « لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تميز».

ب)- **قاعدة المنتوج الخام:** تعني هذه القاعدة إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام أي بمبالغها الكاملة وهو ما يمنع مقاصة الإيرادات والنفقات.
ومنه نلاحظ أن أساس هذه القاعدة هو التسجيل المنفصل لنفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية الدولة وذلك بدون إجراء أي مقاصة بينهما.

4-مبدأ توازن الميزانية:

تعني قاعدة توازن الميزانية العامة للدولة ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات و العكس. ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الميزانية طابعا خاصا فإن جميع النفقات العامة تظهر في الميزانية العامة حيث بدأت تظهر بعض الإختلالات منذ بداية الجزائر لتطبيقها لمخططات التنمية فخلالها عرفت الخزينة مشاكل في التمويل و مع تزايد الإنفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الميزانية و العامة. و لكن بعد هذا شرعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات و ذلك من خلال تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود بالمنظم[2] من أجل زيادة الطلب و التوسع في المشاريع الاستثمارية و محاولة تحقيق مناصب عمل، ومنه أصبحت الجزائر لا ترتكز على مبدأ التوازن و لكن لا يعني التماشي في خلق عجز الميزانية .

[1]- نفس المرجع السابق، ص 123.

[2]- صلاح الدين: الإصلاح الضريبي، دار النهضة،الجزائر، 2000 ، ص 25.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ثانيا: دورة الميزانية العامة في الجزائر.

تمر دورة الميزانية العامة للدولة بأربعة مراحل أساسية و هي مرحلة التحـــضير و الإعـــداد ومرحلة المناقشة و المصادقة وأخيرا مرحلة الرقابة بحيث تتولى كل من السلطة التنفيذية و التشريعية السهر على هذه المراحل.

1-مرحلة التحضير للميزانية.

تقوم السلطة التنفيذية بعملية تحضير و إعداد مشروع ميزانية الدولة بحيث أنه فـــي الجزائـــر تقوم وزارة المالية بهذه العملية باعتبارها مختصة و مؤهلة لذلك فتتم هذه العملية بالتنسيق بين وزارة المالية ووزارات أخرى من إعداد التقديرات و يمكن أن تمر بالمراحل التالية[1]:

*التنسيق بين كل العناصر المعينة بالميزانية العامة و وضع الخطوط العريضة للخطة المالية.

*تقوم السلطة التنفيذية بالتنسيق مع كل الأعضاء و تحديد احتياجات كل قطاع .

*يقوم كل وزير بالتنسيق مع مسئولي قطاعه من أجل تحديد الاحتياجات اللازمة.

*تقوم المديرية العامة للدراسات و التخطيط بجمع كل المعلومات و المعطيات.

2-مرحلة المصادقة على قانون المالية و الميزانية .

عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة عليه و ذلـــك بعد مناقشته بحيث يجب أن يقوم البرلمان بالمصادقة على قانون المالية في أجل لا يتعدى 75 يوما من تاريخ إيداعه لدى البرلمان و تمر عملية المصادقة على قانون المالية بالمراحل التالية[2]:

- يتم إحالة مشروع قانون المالية على طاولة المجلس الشعبي الوطني لمناقشته .

- يحال مشروع قانون المالية للجنة المختصة و تسمى بلجنة الشؤون المالية، و التي تقـــوم بدراســـة المشروع من كل جوانبه.

لتقدم نتائج الدراسة لهذا المشروع في الأخير، فتقوم بإعطاء حصيلة دقيقـــة للمـــشروع توضـــح فيـــه الخطوط العريضة له لأعضاء البرلمان.

- عندما يطلع أعضاء المجلس على تقرير لجنة المالية بخصوص مشروع قـــانون الماليـــة يقومـــون بالمناقشة و إعطاء أرائهم وانتقاداتهم.

- يقوم وزير المالية و الوزراء بالإجابة على كل التساؤلات التي قدمها النواب سواء كانت مكتوبـــة, شفوية و بالتالي إقناعهم بالمصادقة على المشروع.

---

[1]-نفس المرجع السابق ص 28.

[2]- محمد مسعي، المحاسبة العمومية ، دار الهدى، الجزائر، 2003 ، ص 130.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

– يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية و بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع أي المصادقة عليه يحال على مجلس الأمة بحيث يمر على نفس الخطوات التي مر بها في المجلس الشعبي و عندما تتم المصادقة عليه يعرض على رئيس الجمهورية ليوقع عليه.

3-مرحلة تنفيذ الميزانية .

تستند مهمة تنفيذ الميزانية لوزارة المالية باعتبارها عضو من أعضاء السلطة التنفيذية، و ذلك بكونها مختصة في هذا المجال فهي تسهر على تحصيل الإيرادات الميزانية و تسهر على صرف النفقات العامة من جهة أخرى بحيث تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل الأساسية في دورة الميزانية و ذلك لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة فعندما تنجح السلطة في ذلك تكون قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة .

أ: تنفيذ النفقات العمومية .

ترتكز عملية صرف النفقة العامة على مبدأ رئيسي و هو الفصل بين وظائف الأمر بالصرف و المحاسب العمومي، بحيث يقوم الأمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للميزانية العامة و بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي و المحاسبي, فهناك استقلالية سلطة المحاسب العمومي عن الأمر بالصرف و ذلك من أجل احترام الاستقلالية في اتخاذ القرارات، فيتم تنفيذ النفقات العامة عن طريق البدء في صرفها على تغطية احتياج كل قطاع[1] فعندما يتسلم الأمر بالصرف الإشعار المتعلق بالاعتمادات المالية يباشر مهامه المتعلقة في استهلاك و صرف هذه الاعتمادات و ذلك باختلاف أنواعها بين نفقات التسيير و التجهيز و عندما يتم إثبات النفقة يقوم المحاسب بتسديدها .

ب: تحصيل الإيرادات.

يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة ففي الجزائر نجد أن أهم الإيرادات التي تم تحصيلها تتمثل في الإيرادات الجبائية و إيرادات أملاك الدولة و يجب توفر شرطين رئيسيين و هي أصل الديون و رخصة الميزانية أما الإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات فتتمثل في العمليات التالية[2]:

-**الإثبات:** و هي عملية إدارية من اختصاص الأمر بالصرف و هو إجراء يتم بموجبه تكوين حق الدائن العمومي.

[1]– صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]– القانون:21/90 مرجع سبق ذكره، المادة 16-17-18.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-**الإحالة على التحصل:** و تعرف بالتصفية و تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي و الأمر بالصرف يتولى تحصيلها .

-**التحصيل:** وهي عملية من اختصاص المحاسب العمومي بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

4-مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة:

تعتبر عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عملية هامة و أساسية لأنها تمكن من توجيه الأموال العمومية إلى قنواتها الصحيحة دون تسرب و دون إهمال هذه المرحلة تعد من المراحل الرئيسية و الهامة.

في إنجاح سياسة الميزانية و تحقيق أهدافها، بحيث نجد أن هناك العديد من أنواع الرقابة تختلف في مناهجها و لكن تشترك في غايتها و أهدافها تتمثل فيما يلي[1]:

أ: الرقابة الإدارية.

الرقابة الإدارية هي عبارة عن رقابة داخلية و هي تعني رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، فتتم الرقابة الإدارية في الجزائر من قبل السلطة الإدارية الوصية من خلال أجهزة الدائمين على مستوى الوزارة أو الإدارة الوصية و من قبل السلطة المالية المختصة عن طريق الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية بحيث تتم الرقابة المالية على كل الوزارات و الهيئات العمومية و الجماعات المحلية من قبل المراقب و المحاسب العمومي. والرقابة المالية على الأجهزة المالية من قبل المفتشية العامة للمالية.

ب: رقابة مجلس المحاسبة .

مجلس المحاسبة هو أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية بحيث يعتبر من أهم الهيئات الفعالة في الرقابة لما يتميز به من خصائص مؤهلة ليكون على هرم الهيئات الرقابية على أموال الدولة، فهو يتولى مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسب العمومي و الأمر بالصرف بحيث يقوم بمراجعتها مراجعة دقيقة و ذلك من خلال تتبع الحسابات التي تبين عمليات الإنفاق ومراقبتها مراقبة دقيقة تمكن من معاقبة المتلاعبين بالأموال العمومية[2] و من جهة أخرى يقوم مجلس المحاسبة بمراقبة و تقيم أداء تسيير المؤسسات العمومية .

---

[1]- جمال لعمارة مرجع سبق ذكره ص 221.

[2]- محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ج: الرقابة السياسية .

تقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية و الممثلة بالبرلمان بغرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. فالهدف من هذه الرقابة والتأكد من احترام التنفيذ الصحيح والسليم لميزانية الدولة سواء في عملية صرف النفقات العامة أو تحصيل الإيرادات و بالتالي يقوم بالرقابة على مدى تنفيذ الخطة المالية للدولة التي صادق عليها في بداية السنة المالية ,فالحكومة ملزمة أن تقدم الحساب الختامي للميزانية في نهاية السنة المالية للبرلمان و تكون فيه كل التفاصيل الفعلية و الحقيقية للإيرادات التي تم تحصيلها و النفقات التي تم صرفها و منه فهذه الرقابة تكمن في[1] :

*مراقبة مدى التزام المؤسسات العمومية بالقوانين المعمول بها و الصادرة.

* الحكم على تسيير المؤسسات للأموال العمومية و ذلك من أجل عدم إصدارها .

* الوقوف على كل التلاعبات بأموال الدولة .

الفرع الرابع : تبويب النفقات و الإيرادات العامة في الميزانية العمومية للجزائر .

أولا : تبويب النفقات في الميزانية العامة في الجزائر.

بالعودة للقانون **17/84** المادة 20 نلاحظ أنه يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

1-نفقات التسيير.

نفقات التسيير هي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية و المتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات، و هي تلك الإعتمادات التي تكون محلية في ميزانية الدولة و تكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية و تدون نفقات نفقات التسيير في جدول يرمز له ب : "**ب**" و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي[2]:

أ: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

يتكون هذا العنوان على الإعتمادات الضرورية لا تكفل بالأعباء الدين عمومي إضافة إلى أعباء مختلفة المحسومة من الإيرادات بحيث يتكون من 5 أقسام و هي :

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك .

القسم الثاني: الدين الداخلي, الديون العامة, فوائد سندات الخزينة.

[1]- جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 228

[2]- المرجع السابق، ص 53-54.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

القسم الثالث: دين خارجي.

القسم الرابع: ضمانات من أجل القروض و التسبيقات من قبل الجماعات و المؤسسات العمومية .

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات و التعويضات على منتوجات مختلفة.

ب: تخصيصات السلطات العمومية .

يحتوي هذا العنوان على نفقات التسيير للمؤسسات العمومية و السياسية و غيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة...إلخ

ج: النفقات الخاصة بوسائل المصالح .

فهذا الباب بين وسائل التسيير الخاصة بالموظفين و يتكون من 7 أقسام :

- الموظفون مرتبات العمل .
- الموظفون يخص المعاشات و المنح.
- الموظفون يخص التكاليف المعاشية .
- يخص الأدوات و تسيير المصالح .
- يخص أشغال الصيانة.
- يخص إعانات التسيير .
- يخص نفقات مختلفة .

د: التدخلات العمومية .

و تخص هذه النفقات نفقات التحويل التي توجه العديد من الأنشطة و هي[1]:

- التدخلات العمومية و الإدارية أي الإعانات الوجهة للجماعات المحلية .
- النشاط الدولي مساهمات في الهيئات الدولية .
- النشاط التربوي و الثقافي (منح دراسية) .
- النشاط الاقتصادي التشجيعات و التدخلات و هو ما يعرف بالإعانات الاقتصادية .
- النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية, إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.
- النشاط الاجتماعي, الاحتياط : مثل مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات و القيام بإجراءات لحماية الصحة .
- النشاط الاجتماعي: المساعدة و التضامن.

[1]– لحسن دردوري ــ سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ــ أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية ــ جامعة محمد خيضر بسكرة ,2013 ــ ص 173.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الجدول رقم (3-1): الجدول "ب" توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كـل دائرة .

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
-رئاسة الجمهورية	9 305 494 000
-مصالح الوزير الأول	3 353 645 000
-وزارة الدفاع الوطني	825 860 800 000
-وزارة الداخلية و الجماعات المحلية	566 450 318 000
-وزارة الشؤون الخارجية	30 383 812 000
-وزارة العدل	68 308 083 000
-وزارة المالية	81 376 609 000
-وزارة الطاقة و المناجم	36 273 458 000
-وزارة الموارد المائية	41 056 640 000
-وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف	23 302 271 000
-وزارة المجاهدين	211 050 281 000
-وزارة التهيئة العمرانية و البيئية	2 711 530 000
-وزارة النقل	20 022 340 000
-وزارة التربية الوطنية	628 664 041 000
-وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	215 686 294 000
-وزارة الأشغال العمومية	9 923 617 000
-وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة	154 122 325 000
-وزارة الثقافة	21 604 452 000
-وزارة التجارة	23 144 603 000
-وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	264 582 513 000
-وزارة العلاقات مع البرلمان	47 635 070 000
-وزارة التكوين و التعليم المهنيين	15 513 582 000
-وزارة السكن و العمران	276 503 735 000
-وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	306 925 642 000
-وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	2 710 849 000
-وزارة السياحة و الصناعة التقليدية	269 375 000

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-وزارة الشباب و الرياضة	34 352 001 000
-وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسط	4 149 500 000
-وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	3 308 384 000
-وزارة الصيد البحري و الموارد الطبيعية	2 230 922 000
-وزارة الاتصال	11 813 725 000
-المجموع الفرعي	3 952 575 911 000
-التكاليف المشتركة	383 038 573 000
-المجموع العام	4 335 614 484 000

المصدر: الجريدة الرسميةالجزائرية العدد 72 الصادرة 30 ديسمبر 2012 ، ص 26.

2: نفقات التجهيز(الاستثمار).

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية، و المـــادة 35 من القانون **17/84** حددت بشكل واضح هذا النوع في ثلاث أبواب و هي[1]:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تشكل نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الاستثمار و النفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص و تنفذ بإعتمادات الدفع التي تظهر ــ الجدول <ج> .

[1]- القانون 17/84 ــ مرجع سبق ذكره المادة 35 ص 1043.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الجدول رقم (3-2): جدول"ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات (الوحدة بآلاف دج)

القطاعات	رفع البرنامج	اعتمادات الدفع
-الصناعة	61 500	3 050 000
-الفلاحة و الري	187 273 400	129 613 000
-دعم الخدمات المنتجة	13 741 060	22 286 060
-المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	1 113 654 100	713 925 100
-التربية و التكوين	169 839 00	273 134 000
-المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	113 388 00	235 901 000
-دعم الحصول على السكن	87 202 00	194 070 000
-مواضيع مختلفة	3 000 000 000	200 000 000
-المخططات البلدية للتنمية	40 000 000	40 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	2 025 159 060	1 811 979 160
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات الحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)	-	605 727 500
-البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100 000 000	51 500 000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	115 000 000	75 000 000
المجموع الفرعي عمليات برأس المال	215 000 000	732 277 500
مجموع ميزانية التجهيز	2 240 159 060	2 544 206 660

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 72 بتاريخ 30 ديسمبر 2012 ص 27.

ثانيا: تبويب الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر .

لقد حدد القانون **17/84** في **المادة** 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي[1]:

-الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذلك الغرامات .

-مداخيل الأملاك التابعة للدولة .

-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.

-الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات .

[1]-المرجع السابق المادة 17 ص 1041.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها .

-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها .

-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا .

و يتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول "أ" و ذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسيين هما (الموارد الإجبارية و الاختيارية).

1: الموارد الإجبارية.

تعتبر المواد الإجبارية هي الإقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة بشكل إجباري و بدون مقابل و تتمثل في هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية و الغرامات و الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي

أ: الإيرادات ذات الطابع الجبائي.

و تتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب و الرسوم و نجدها مصنفة في الجدول"أ"[1].

-الضرائب المباشرة التي تخص المداخيل بمختلف أنواعها .

-حقوق التسجيل و الطابع التي تخص بعض العقود القانونية و تخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية و القضائية مثل(عقود الزواج و الطلاق، جواز السفر و رخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية).

-الضرائب على الأعمال و تعرف أيضا بالرسم على رقم الأعمال يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

-الضرائب غير المباشرة تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال.

-الحقوق الجمركية فهي تمس كل المنتجات الموجهة للاستيراد و التصدير.

-الجباية البترولية و تتكون هذه الجباية من:

*الضريبة على إنتاج البترول السائل و الغازي.

*ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل عبر القنوات.

[1]- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص178.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ب: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية.

بحيث تم تحديد هذه الحصة ب **50%** لمؤسسات قطاع الخدمات و **15%** للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات و ذلك[1] بعد انقطاع حصة اشتراكات العمال بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التعريج السنوي و التحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.

ج: الغرامات.

وهي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة و المحاكم و قد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك بحيث تفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

2: الموارد الاختيارية.

يطلق على هذا النوع من الإيرادات الموارد الإيرادية، فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الأشخاص و يكون الدفع إراديا و ليس إجباريا مقابل نفع و أهم أنواع الموارد الاختيارية ما يلي :

أ : مداخيل أملاك الدولة.

و هي كل الموارد التي تتحصل عليها الدولة عن طريق تصفيتها لثرواتها و الاستغلال و نجد أن هذا النوع من المداخيل ينقسم إلى قسمين هما[2] :

-مداخيل الاستغلال.

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جراء منحها للأشخاص لاستغلالها، فتقديم الدولة لرخصة الاستغلال يدر عليها إيرادات تعرف بإيرادات الاستغلال و من أمثلة ذلك المناجم و المحاجر, حقوق الصيد ... الخ.

-مدا خيل التصفية.

هي تلك المداخل التي تحصلها عليها الدولة جراء قيامها ببيع السلع التي تملكها و التي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها و مثال ذلك بيع الأراضي و العقارات و السيارات الإدارية ... الخ.

كل هذه العقود تعرف بمداخيل التصفية .

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص 179.

[2]- لحسن دردوري : مرجع سبق ذكره ، ص 179- 180

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

ب : التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة و الأتاوى.

فهذا النوع من الإيرادات لا يعتبر نوعا حقيقيا من الموارد لأننا لا نجده في جدول الإيـــرادات لذلك يصعب تقدير مبلغه بالتحديد و يمكن استنتاجه من خلال مكوناته، فتعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة و الأتاوى عن كل المكافئات المدفوعة المقبوضة من طرف الدولة مقابـــل اســـتعمال خدماتها و أهم أنواعه[1]:

*المكافئات المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة.

*المكافئات المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات معرفية أو تأمينية .

* المكافئات المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل الرسوم .

ج: الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات .

تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد مـــن أجل تمويل نفقة عمومية و تعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة .

و لقد جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية العامة في الجدول"أ" تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة كما بينه الجدول الموالي:

الجدول(3-3): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013 (الوحدة بالآ-لاف دج).

ايرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1-الموارد العادية 1-1 الايرادات الجبائية	
201-001 حواصل الضرائب المباشرة	903 000 000
201-002	49 400 000
201-003 حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	324 200 000
201-004 حواصل ضرائب غير المباشرة	1 500 000
201-005 حواصل الجمارك	228 300 000
المجموع الفرعي (1)	1 831 400 000
2-1الايرادات العادية	
201-006 حاصل داخل الأملاك الوطنية	20 000 000
201-007 الحصول المختلفة للميزانية	62 700 000

[1]- لعمارة ــ مرجع سبق ذكره ص 50.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

201-008 الايرادات النظامية	-
المجموع الفرعي (2)	82 700 000
3-1 الايرادات الأخرى	
الايرادات الأخرى	290 000 000
المجموع الفرعي (3)	290 000 000
مجموع الموارد العادية	2 204 100 000
2-الجباية البترولية	
201-011 الجباية البترولية	1 615 900 000
المجموع العام للايرادات	3 820 000 000

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 72 بتايخ 30 ديسمبر 2012 ، ص 25 .

المطلب الثاني: تطور أدوات المالية العامة.

الفرع الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة.

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا ملحوظـــا و بنـــسب مختلفـــة يمكـــن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) تطور الإيرادات العامة ما بين [2000-2014].

السنوات	مجموع الايرادات	نسبة الايرادات %
2000	10288	3,75
2001	12343	4,48
2002	14577	6,29
2003	14514	6,93
2004	1528	0,55
2005	16358	0,59
2006	16679	6,1
2007	18026	6,55
2008	1924	1,70
2009	27866	10,12
2010	30815	11,19
2011	29924	10,9
2012	34556	12,55
2013	3820	2,39
2014	42182	15,92

المصدر: الجريدة الرسميةالجزائرية العدد 72،30 ديسمبر 2012 ، ص 27.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات العامة بلغت سنة 2001 بمقدار 4,48% مقارنة بسنة 2000 بمبلغ 205,5 مليار دينار جزائري لتنخفض سنة 2004 بنسبة 0,55% و ارتفعت في السنوات الممتدة من 2005 إلى 2012 ، كانت نسبة الزيادة تتراوح ما بين 0,59% و 12,55% وانخفضت سنة 2013 بنسبة 2,39% أما في سنة 2014 فقد بلغت الإيرادات الإجمالية 42182 مليار دج .

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة .

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أهم أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي و النهوض بالنشاط الاقتصادي , لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة المنتقلة من 12465 مليار دج من سنة 2000 إلى 76563 مليار دج في سنة 2014 بنسبة 14,24% و الجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز .

الجدول رقم (3ـ 5) تطور النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من [2000-2014]

السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات تسيير%	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات تجهيز%	مجموع النفقات	نسبة تطور مجموع نفقات%
2000	9563	–	2902	–	12465	–
2001	8362	2,8	4155	1,8	12517	1,33
2002	1050	0,34	5096	2,20	6146	1,14
2003	10973	3,6	6137	2,65	17110	2,18
2004	1200	0,39	7206	3,11	8406	1,56
2005	1200	0,39	750	0,32	1950	0,36
2006	12834	4,18	13479	5,82	26313	4,9
2007	15749	5,13	20479	8,85	36228	6,74
2008	20179	6,54	23048	9,96	43227	7,04
2009	25937	8,46	25977	11,22	51914	8,66
2010	28379	9,27	30229	13,06	58608	9,9
2011	34343	11,21	31841	13,76	66184	11,31
2012	46083	15,16	28205	12,19	74288	12,81
2013	43356	14,15	25442	10,99	68798	12,8
2014	47146	15,39	29417	12,71	76563	14,24

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد68 ،31 ديسمبر 2013 ، ص45، 47.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

- نفقات التسيير.

يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 9563 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج في سنة2005 ، و كانت نسب تطور السنوات الأخيرة متذبذبة بين 4% و 15% لتصل إلى 47146 مليار دج في سنة 2014 ، و تعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2014 .

- نفقات التجهيز.

تميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر من 2000 إلى 2014 و الملاحظة أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها و مجتمعها ، و هذا ما تبين في الجدول رقم (3- 5)

لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 5,82% مقارنة بالسنوات السابقة ، و كانت نسبة تطور السنوات الأخيرة متذبذبة بين 6% و 13% لتصل إلى 29417 مليار دج سنة 2014 تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية و ما ساهم في هذا التغيير هو الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية .

الفرع الثالث : إعداد الميزانية بالرجوع إلى السعر المرجعي .

طبقا للمادة 03 من قانون المالية **21/90**، فإن الميزانية العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية، مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومية.

يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، و تقوم بها من خلال الوزارات و الهيئات و المؤسسات العامة، حيث يتم صرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة، فجباية الإيرادات تقوم بها الجهات الحكومية المختلفة و صاحبة الاختصاص، بتحصيل ما ورد في قانون المالية "**بنود الإيرادات العامة**"[1] .

على إثر ما تقدم يمكن القول أن الميزانية هي الوثيقة المالية ذات الأبعاد المتعددة وضعت في إطار قانوني متمثل في جملة من القواعد أو المبادئ، و تنظم محتواها، يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاديا نفطيا، و هذا الأخير يعتبر أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها موارد ميزانية الجزائر، و عليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الميزانية السنوية على أساس أسعار النفط حيث تحدد سعر مرجعي

[1]-زيوش رحمة :« الميزانية العامة للدولة في الجزائر » ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2011 ، ص 14

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

للوحدة <<**كل برميل فقط**>> بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية .

لذلك نلاحظ أنه خلال السنوات 2000-2008 اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا يقدر ب 19 دولار للبرميل، و بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية نهاية 2008 و بداية 2009 نصح الخبراء الماليين بضرورة رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل[1]، و هذا ما عملت به فعلا الدولة الجزائرية، فهذا السعر يتماشى و الأوضاع المالية و الاقتصادية العالمية حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط و في سنة 2010 قام وزير المالية الجزائرية بإعداد قانون المالية بناءا على إبقاء السعر المرجعي السابق 37 دولار للبرميل جاء هذا بعد سلسلة من الضغوط التي مارسها نواب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة، خصوصا عند عرض قوانين المالية خوفا بأن يكون العجز في الميزانية كبيرا ، في حال إضرار الحكومة إلى العودة على اعتماد 19 دولار كسعر مرجعي في إعداد قانون المالية و لكن لم يتغير الاعتماد على السعر المرجعي 37 دولار للبرميل خلال الفترة (2011-2014) .

المبحث الثاني : مساهمة كل من الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة .

لميزانية الدولة دور مهم و أساسي في تسيير المصالح العمومية، حيث يتم تقدير كل من النفقات و الإيرادات السنوية لتنفيذ المخططات السنوية و يتم تمويل ميزانية الدولة بالجباية البترولية في ميزانية الدولة من خلال تحليل هذا النوع من الجباية و إبراز درجة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية ودراسة صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العمومية .

الفرع الأول: الجباية البترولية و الإيرادات العامة.

تمتاز الجباية البترولية بعدم استقرارها و تذبذب حصيلتها وفقا لتذبذب الأسعار البترولية و تغير سعر صرف الدينار بالدولار هذا ما يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة هذا ما بينه تطور مساهمة الجباية البترولية و تطور الإيرادات العامة إجمالا فخلال سنوات الستينات لم

[1]- سعيد جوري: براجع السعر المرجعي للمزايدة، جريدة صوت الأحرار الجزائر، 22 ديسمبر 2008.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

تكن للجباية البترولية مكانة رئيسية أو مهمة في تمويل الميزانية و هذا راجع إلى السياسة البترولية الفرنسية[1].

الجدول (3-6) : الإيرادات الجبائية للفترة[2011 -2014]

تمويل أعمال التنفيذ في نهاية س				
	2011	2012	2013	2014
إيرادات الميزانية	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 908 357
الجباية البترولية	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730
الموارد العادية	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 330 627
الايراد الضريبي	1 270 093	1 908 576	2 031 019	2 078 577
الدخل العادي	78 910	77 876	83 700	69 552
ايصالات النظام و الهبات و الوصايا	20	61	21	122
العمليات الإجمالية	354 387	298 477	164 675	182 376
ميزانية النفقات	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 980 253
العمليات العادية	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 486 313
معدات	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 493 940
التوازن المالي	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	2 493 940
حسابات	24 077	74 614	53 352	20 638
تحقيق التوازن بين عمليات الميزانية	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 051 258
تدخلات الخزينة	-129 165	-66 668	-130 481	-3 051 258
التوازن العالمي	-2 468 847	-324 697	-2 205 945	-3 134 233
الرصيد العالمي لتمويل الخزينة بملايين دج				
التوازن العالمي من وزارة الخزينة	2 468 847	3 246 197	2 205 945	31 342 233
التحويل	2 468 847	3 246 197	2 205 945	3 134 233
التحويل المصرفي	19 829	51 546	165 461	12 164

[1]-قنادزة جميلة : «الجباية البترولية في الجزائر»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه – تخصص مالية – جامعة تلمسان، 2011 ، ص 129.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المالية غير المصرفية	127 998	913 836	241 112	159 258
سحب FRR	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672
صافي القروض الخارجية	−777	−2445	−2177	−2861

المصدر: DGT (Direction général de Trafic) أطلع على الموقع بتاريخ 2015/04/22 على 18:18

و قد عرفت الجباية البترولية خلال فترة 2000−2014 تطورا من حيث مردوديتها مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة مرتفعة جدا، حيث تراوحت ما بين 57.60 −71.30% على عكس الجباية العادية و خلال سنتي 2005−2006 عرفت نسبة مساهمة الجباية البترولية بعض الاستقرار قدر ب 65.5% و 64.25% على التوالي و هذا راجع للارتفاع المثالي في أسعار النفط.

الفرع الثاني : الجباية البترولية و النفقات العامة.

إن الايرادات العامة للدولة توجه لتغطية النفقات العمومية بنوعيها –نفقات التجهيز و نفقات التسيير للجباية البترولية دور هام في تحديد توازن الميزانية من خلال تغطية هذه الأخيرة للنفقات العمومية.

أولا: الجباية البترولية و نفقات التجهيز.

تتمثل نفقات التجهيز في تلك النفقات المخصصة للاستثمارات المتاحة مثل بناء المصانع وكذلك الاستثمارات الاجتماعية مثل المدارس، المستشفيات...الخ و كذا استثمارات أخرى[1] فيفصل الارتفاع العام الذي عرفته الجباية البترولية خلال سنة 2000 و نتيجة للمبدأ السائد آنذاك ة المتمثل في تخصيص الجباية البترولية لتغطية و تمويل نفقات التجهيز، أي تمويل الاستمارات ، فإن هذا النوع من النفقات كان يغطي نسبة 100% بواسطة الجباية البترولية و رغم هذا فإن الاستثمارات لم تحقق بعد هدفها في تطوير الإنتاج و الإنتاجية و هذا ما أثر سلبا على ايرادات الجباية العادية التي تعتمد على اقتطاع الأرباح من القطاع الانتاجي و انعكست هذه الأخيرة على ميزانية التسيير .

ثانيا: الجباية البترولية و نفقات التسيير.

نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تتعلق بالنشاط الطبيعي و العادي للدولة ، و تمكن هذه النفقات الدولة من تسير و أداء مهامها الجارية و بما أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار نتيجة لارتبطها بمتغيرات خارجية (سعر البترول في السوق الدولية ، سعر الصرف)[2].

[1]– نفس المرجع السابق، ص 137.

[2]–المرجع السابق ، ص 137.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أصبحت للجباية العادية أولوية تمويل نفقات التسيير، و عليه فالجباية البترولية ليس لها أي دور في هذا المجال و في حالة ما إذا وجد فائض من نفقات التجهيز، يتم تحويله لتمويل نفقات التسيير و بذلك يصبح لها دور مزدوج .

لقد ارتفع إجمالي النفقات العمومية للميزانية حوالي 5000 مليون دينار في البداية إلى 961680 مليون دج سنة 2000 و في نفس الوقت ارتفعت الموارد الميزانية غير البترولية، و هنا كذلك مدى مساهمة الجباية البترولية، فهناك معامل التبعية البترولية و المعروف بأنه قيمة النفقات غير المغطاة بالموارد العادية فقد ارتفعت بصفة تنظيمية إلى 931246 مليون دج سنة 2002 .

و عليه يجب الاعتراف بأن الجباية البترولية قد غطت و لا تزال تغطي نفقات ميزانية الدولة و هذا واضح من خلال تلك القيمة غير المغطاة بالموارد العادية، و ما يدل على الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تحديد توازن الميزانية.

الفرع الثالث: الجباية البترولية و توازن الميزانية.

لقد أصبحت الجباية البترولية تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة فهي تمثل أهم مصدر للايرادات الميزانية فالحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغيرات الجباية البترولية واضحة و جلية فكلما ارتفعت هذه الأخيرة إلا و صاحبها ارتفاع موازٍ في حصيلته الايرادات العامة للدولة، و بالتالي تكون التغطية كاملة للنفقات العمومية و يحدث فائض في الميزانية العامة و إذا حدث العكس فالآثار تكون و خيمة على وضعية الميزانية.

1-تطور أسعار البترول الجزائري 2000-2014 .

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط ، انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة.

و باتت من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني و الجدول يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الجدول(3-7) تطور سعر البترول الجزائري[2000-2014]

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأسعار/دولار	28,8	24,6	24,8	38,4	54,6	78	74,9	98,9	61	80,35	140	70	63	57,43

المصدر: موري سمية: «أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية»، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ، 2010، ص 158.

2-أثر صادرات النفط على نفقات الميزانية في الفترة (2000-2014).

شهدت الميزانية خلال الفترة (2000-2014) ارتفاعا في نفقات ميزانية الجزائر و هذا الارتفاع كان قياسيا، بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات و قيمة النفط، حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الإجراءات اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، بعد الارتفاع القياسي لأسعار المواد الغذائية فقامت[1]:

*إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة بـ 5% على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.

*إعفاء الرسم على القيمة المضافة (TVA 17%) على السلع الاستهلاكية .

*إعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسات إنتاج الزيت و السكر.

هذه الاجراءات و غيرها كلفت ميزانية الجزائر خسائر تمت تغطيتها بفوائد الصادرات النفطية الموجودة في صندوق ضبط المواد.

و تتوقع الحكومة مع اقفال السنة 2014 حسب المذكرة الخاصة بقانون المالية 2015 بلوغ مداخيل صادرات المحروقات 63.7 مليار دولار مقابل 63.33 مليار دولار في 2013 أي شبه استقرار نسبة 0.2% بالدولار العادي. بسبب استقرار الكميات المصدرة و كذا تراجع في مستويات الأسعار المتوسطة للمحروقات، علما أن مستوى الصادرات الخاصة بالمحروقات قدرت في 2014 بـ 57.43 مليار دولار و على الرغم من التوقعات التي استندت اليها حكومة عبد المالك سلال ، فإن تقديرات سونطراك بالنسبة للصادرات يتحدد بـ 60 مليار دولار[2]. و هو يعني أن حصة الشركاء الأجانب ستكون في حدود 3.3 مليار دولار هذه السنة و هي بالتالي في تراجع أيضا على خلفية انخفاض أسعار

[1]-المرجع السابق و الصفحة نفسها.

[2]-قنادزة جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

النفط و بالتالي فستقدر قيمة صندوق ضبط الايرادات بـــ 284,8 مليار دينار نهايـــة ديـــسمبر 2014 مقابل 5563,5 مليار دينار نهاية ديسمبر 2013.

و تثير الأرقام القياسية أن ايرادات الجزائر من المحروقات تراجعت من 37,503 مليـــار دولار فـــي السداسي الأول من سنة 2013 إلى 32,139 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2014 و نسبة انخفاض تفوق 14% و استنادا إلى أحدث الأرقام الصادرة عن الجمارك فإن حجم الخـــسارة فـــي 9 أشهر الأولى من العام الجاري أي إلى غاية شهر سبتمبر الماضي و تجـــاوزت أربعـــة مليـــار دولار ونتيجة تباطؤ النمو في قطاع المحروقات[1].

تراجع عائدات المحروقات يعود إلى عدم استقرار الأسعار من 133,7 دولار للبرميل فـــي الـــسداسي الأول من سنة 2012 إلى 647, 108 دولار للبرميل في السداسي الأول من ســـنة 2013 و بنـــسب تراجع ناهزت 4,17% ، غير أنه يلاحظ أن نسبة انخفاض الكميات المصدرة للمحروقات تعد أعلـــى بكثير من نسبة تذبذب الأسعار.

3-أثر صادرات النفط على إيرادات الميزانية .

تعتبر صادرات النفط عنصر مهم في تطوير قيمة العامة. إرادات الميزانية فأي تغير بالزيادة أو النقصان في قيمة الصادرات سيؤدي إلى نفس التغير في إيرادات الميزانية بالجزائر فوصول قيمـــة الصادرات إلى ذروته يجعل إيرادات الميزانية إلى ذروته كذلك و انخفاض قيمة الصادرات إلى أدنـــى قيمة لها يؤدي إلى انخفاض حاد في إيرادات الميزانية[2].

-انخفاض كل قيمة الصادرات للنفط و معها إيرادات الميزانية الجزائرية إلى القيمة الدنيا.

-ارتفاع كل من قيمة صادرات النفط و معها إيرادات الميزانية الجزائرية .

و يمكن تلخيص ما جاء في هذا الجزء فيما يلي:

[1]-قنادزة جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 139.

[2]-موري سمية : مرجع سبق ذكره ، ص 29.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الشكل رقم(3-1) اثر صادرات النفط على إيرادات الميزانية العامة.

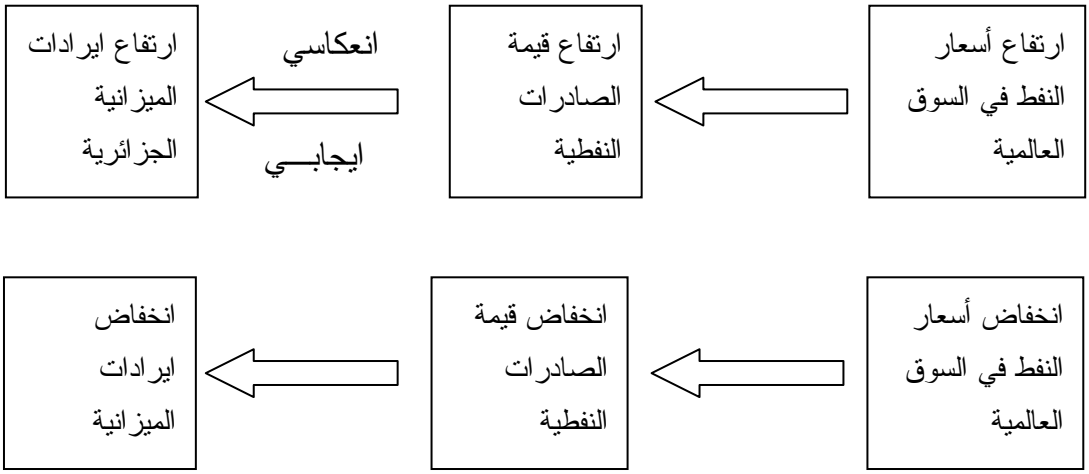

المصدر :من انجاز الطالبات بالاعتماد على تحليل اثر صادرات النفط على إيراد الميزانية العامة.

4-أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية.

بالنسبة لرصيد الميزانية في الجزائر فقد عرفت عجزا خلال الفترة (2000-2014) إلا أنها عرفت توازنا واحد فقط و هذا في سنة 2000 ، بسبب الارتفاع الحاصل في إيرادات الميزانية أكثر منه في نفقاتها .

بينما ارتفعت الإيرادات بحوالي 253 650 000 ألف دينار جزائري (سبب ارتفاع أسعار النفط من جهة و ارتفاع مقابل النفقات بـ 77 518 085 دج)

و بعد سنة 2000 عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل و زاد من سنة إلى أخرى رغم الزيادة التي عرفتها قيمة صادرات النفط و يعود هذا العجز الدائم في ميزانية الدولة الجزائرية إلى الاختلالات الحاصلة بين الايرادات حيث أن هذه الأخيرة لم تكن كافية لتوازن الميزانية خاصة زيادة نفقات التسيير التي ارتفعت بنسبة 21 % ما بين 2009-2011 و أرجع ذلك إلى[1]:

*الأنظمة التعويضية للوظيف العمومي.

*إعادة توزيع مستخدمي الحرس البلدي.

*إضافة إلى تنصيب قسم محترف لكرة القدم.

و بالمقابل عرفت إيرادات الميزانية في هاتفين السنتين انخفاضا ملحوظا و استقرار نوع ما لميزانية التجهيز.

[1]-قنادرة جميلة: مرجع سبق ذكره ، ص 35.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

يعود هذا التزايد المستمر لسلبية رصيد ميزانية الجزائر خلال الفترة (2000-2014) رغم الفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط ارتفاعا و معها إيرادات الميزانية إلى مجموعة من العوامل[1]:

*زيادة وتيرة الانفاق الحكومي ببعد تبني الجزائر سياسة توسعية شملت عدة جوانب :

-سعي الجزائر إلى تسديد ديونها الخارجية.

-تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى و تحديث المنشآت الأساسية و تطورها كالسكك الحديدية و تحسين شبكة الطرق من أجل إقامة مناطق صناعية بالإضافة إلى تنمية النشاطات من جميع القطاعات الفلاحية و الصناعية و إعادة الاستثمار الفلاحي و ذلك بإنشاء مخطط التنمية المحلية هذا بغرض تقليص الاقتصاد الكلي على الإيرادات النفطية .

*قد يكون العجز مفتعلا، بمعنى آخر أن ظهور عجز في الميزانية ضروري حتى و إن لم يوجد هذا وبهدف تقليص النفقات .

*عدم لجوء الحكومة إلى موارد صندوق ضبط الموارد لتغطية هذا العجز ما لم ينخفض سعر البرميل من النفط إلى السعر الأدنى للسعر المرجعي من خلال ما سبق يتبن لنا أن رصيد الميزانية يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من الايرادات ، لكن في الفترات التي عرفت فيها ايرادات الميزانية تزايد بسبب تزايد قيمة صادرات النفط -حتى و إن لم يختفي العجز- إلا أنه تقلص مقارنة بالفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط و إيرادات الميزانية انخفاضا.

و يمكن تلخيص ما تناولناه فيما يلي.

الشكل رقم (3-2) اثر صادرات النفط على رصيد الميزانية.

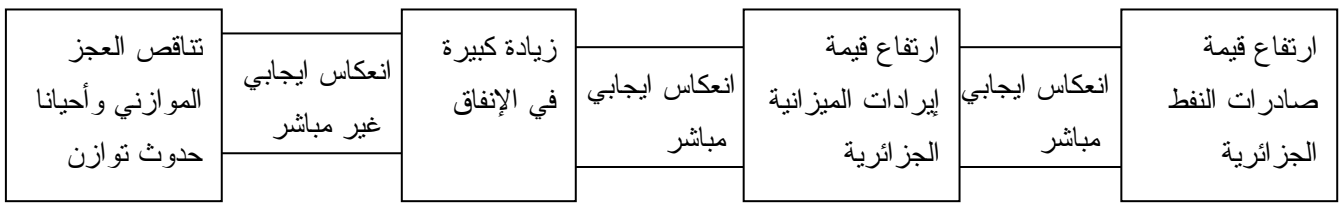

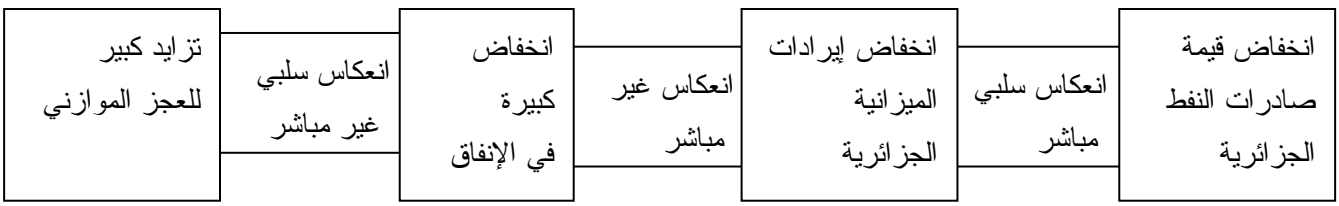

المصدر:من انجاز الطالبات بالاعتماد على تحليل اثر صادرات النفط على رصيد الميزانية.

[1]-نفس المرجع السابق ، ص 36.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الموارد في ميزانية الدولة.

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد و دوافع إنشائية.

1-تعريف صندوق ضبط الموارد.

هو صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي نعده الحكومة خلال السنة و ينتمي إلى حسابات الخاصة للخزينة و بالضبط إلى الحسابات التخصيص الخاص و يمتاز باستقلالية عن الموازنة العامة للدولة أي أنه لا يخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة[1].كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.

و قد تم تأسيس صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 و هي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية إذ تحقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1231,2 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة.

جدول رقم (3-8): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الصندوق في نهاية السنة /دج	0	232,17	171,5	279,97	320,8
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
رصيد الصندوق في نهاية السنة /دج	721,6	1842,6	3700	4280	4300
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
رصيد الصندوق في نهاية السنة / دج	4800	5500	56337	7000	5284,8

المصدر: تقارير مالية للوزارة المالية الجزائرية (2000-2014) .

[1]-بوفليح نبيل : «فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية» مداخلة منشورة، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008، ص 85.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

2-دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد.

إن تسجيل الجزائر فوائض مالية معتبر من جراء ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين من أهم الأسباب و الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-دوافع داخلية: إن الدوافع الداخلية تتمثل أساسا في رغبة الحكومة للحفاظ على استقرار الموازنة العامة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياسات الاقتصادية و من ثم التخفيف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات.

ب-دوافع خارجية: يمكن تلخيصها في دافعين أساسيين:

-تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و هو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول البترولية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية[1].

-رواج فكرة انشاء صناديق النفط بين معظم الدول البترولية.

تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد التجربة الأحداث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية حيث نجد أن بعض الدول قامت بتأسيس صناديق النفط خلال فترات الستينات و السبعينات من القرن العشرين[2]. و مثال ذلك : الكويت أنشأ صندوق باسم صندوق الاحتياطات العامة سنة 1960، النرويج أنشأت صندوق سنة 1990 باسم Gouvernement Pensions Fund ، روسيا «صندوق الاستقرار لروسيا الفدرالية» سنة 2000 .... و غيرها من البلدان البترولية .

الفرع الثاني: دور الصندوق ضبط الموارد في الإنعاش الاقتصادي.

في ظل تراكم الأموال على صندوق ضبط الموارد و نظرا لتزايد المستمر لأسعار البترول المستمر للعائدات المتأتية من الجباية البترولية، كان لزاما على الدولة استغلال هذه الفوائض بالموازاة مع استعمالها في تسديد الديون الخارجية ، استغلالها في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر من خلال تبني برامج تنموية اقتصادية تمثلت في برنامج الانعكاس الاقتصادي بين عامي 2001-2004 و البرنامج التكميلي للفترة الممتدة بين عامي 2005-2009[3].

---

[1]-بوفليح نبيل : «فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر» ، مقالة منشورة، الأكادية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، 2010، ص 81.

[2]-المرجع السابق، ص 83.

[3]-بوفليح نبيل : «فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل القروة البترولية في الجزائر»، المرجع السابق، ص 05.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

1-برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية و ذلك من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة و تميز بانعكاس مكثف للتنمية الاقتصادية، وتحسين ذلك في انجازات عديدة نذكر منها[1] :

-دعم النشاطات الإنتاجية: حيث خصص لهذا جزء من البرنامج مبلغ 74,5 مليار دج .

-التنمية المحلية و البشرية : خصص له غلاف مالي قدرة 16 مليار دج.

-تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي: حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـــ 210,5 مليار دج.

-تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة هذا البرنامج بـــ 90,3 مليار دج .

2-برنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009) .

حيث يمكن لنا تلخيص المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل (3-3) البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009)

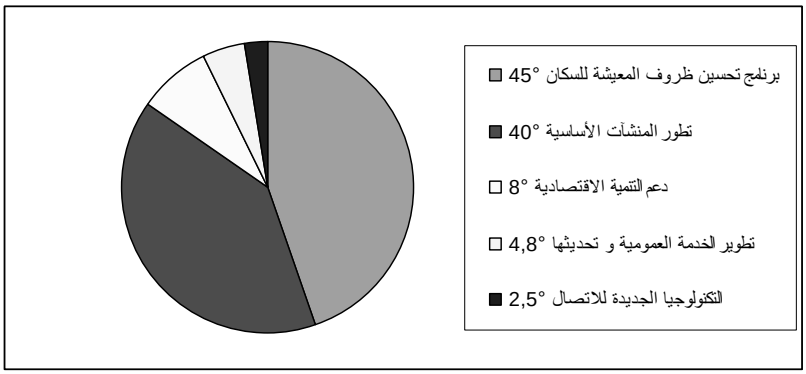

المصدر: كريم زرمان: «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009» أبحاث اقتصادية و إدارية ، المركز الجامعي ، خنشلة ، 2010، ص 200.

ركزت الحكومة في هذا البرنامج على مواصلة الجهود الانعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط و قد ظهر هذا الاصلاح في المجال الاقتصادي من خلال تحسين الاطار الاستثماري، النهوض بتنمية مستمر و مصنعة في جميع مناطق البلاد .

[1]- نفس المرجع, و الصفحة نفسها.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية .

لم تلجأ الدولة في الخمس سنوات الأولى بعد إنشاء الصندوق إلى اقتطاع مبلغ من أجل تمويل عجز الميزانية وهذا راجع إلى رغبة الدولة في استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول و نزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار.

-ابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة باقتطاع مبلغ 91,53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة لعامة و هذا بعد ادخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة و لجأت الحكومة إلى هذه الخطورة بعد تأكدها من ثبات أسعار البترول على المدى المتوسط .

-يتجلى مما سبق ذكره أن صندوق ضبط الموارد قد حقق جزءا كبيرا من الأهداف التي أنشئ من أجلها رغم استغلال جزء بسيط من موارده، و هو ما يحتم على الدولة اضافة أو تجديد أهداف الصندوق خاصة بعد الانخفاض الكبير لحجم المديونية و بالتالي استغلال موارد الصندوق في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر و هو ما نجح فيه الصندوق من خلال تموينه للعجز في رصيد الموازنة العامة الناتج عن البرنامجين (برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ، البرنامج التكميلي في دعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009)[1].

-يرى الخبير في الاقتصاد الوزير السابق بشير مصطفى أن لجباية النفطية ستتراجع بشكل كبير سنة 2015 ما يقلل من الايرادات و هو تأثير مباشرة عل الموازنة العامة للدولة (التكميلية و العادية) ، كما أوضح للشروق أن استمرار انخفاض سعر النفط يؤدي لعجز عن تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019) بما فيه من مشاريع سكنية و اقتصادية و ثقافية...الخ ، و تحت ضغط عجز الموازنة.

-و تتمثل حسب مصطفى بشير أن آليات تغطية الطلب الداخلي الوطني على الأقل لمدة 28 شهرا في صندوق ضبط الإيرادات، احتياطي الصرف، سندات الحكومة لدى الخزينة الأمريكية و الأوراق المالية لدى صندوق النقد الدولي.

-و من خلال ما ذكر يرى الخبير الاقتصادي مصطفى في مشاهد أمام الحكومة .

الترقب الاتجاه الأسواق، توظيف صندوق ضبط الإيرادات و احتياطي الصرف دون المساس بوضعية الجبائية و البرنامج الخماسي، التدخل الاستراتيجي المبني على الجودة لمفهوم الاستشراف و التخطيط للمدى البعيد.

---

[1]-ادريس مفاتيح: دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013 ,ص 90.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أردنا تسليط الضوء على كيفية تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر، و لمعرفة كل الجوانب و يفية التمويل و لقد توصلنا من خلال تناول هذا الفصل إلى :

1-تعتمد الميزانية العامة للدولة في الجزائر بالعديد من المبادئ و القواعد التي تحكمها و تمر بالعديد من المراحل الرئيسية المعروفة بدورة الموازنة العامة ، إضافة إلى كيفية الرقابة عليها و أهم الجهات التي تقوم بهذه العملية كل هذه النقاط أعطت لنا صورة واضحة حول الأطر التي تحكم الموازنة العامة.

2-تحليل الإيرادات العامة التي عرفت ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول ثم تعاود الانخفاض في السنوات الأخيرة هذا ما أدى إلى زيادة النفقات العامة و تعرفنا أيضا على كيفية إعداد الميزانية العامة بالرجوع إلى السعر المرجعي.

3-رأينا مدى مساهمة الجباية البترولية في الايردات الكلية للميزانية وصلت إلى 80% في المتوسط و عليه فأي تقلب في الجباية البترولية يجعل رهانات البلد محل إعادة النظر فكل متغيرات الميزانية خارجة عن إرادة الحكومة بسبب الاعتماد شبه دائم للريع البترولي .

4-اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد المنشأ في سنة 2000 مهتمة استعاب الفائض بين السعر الحقيقي و السعر المرجعي هذا الأخير الذي يبنى على أساسه الميزانية العامة و استغلال موارد هذا الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الخـــاتمـــــة

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الخاتمة.

من خلال عرضنا السابق لموضوع عجز الميزانية العامة و طرق تمويلها فقد اشتمل بحثنا على مايلي:

ففي الفصل الأول و بعد التطرق إلى الجانب النظري لأدوات السياسة المالية للدولة نكون قد بينا من خلال دراستنا للنفقات العامة ضمن الميزانية العامة أن هذه الأخيرة تعتبر محورا هاما في علم المالية و هي عبارة عن تقرير حكومي حول ما ستنفقه الدولة و ما تتوقع أن تحصل عليه خلال السنة المقبلة و بالتالي فهي تعكس دور الدولة في التنمية الاقتصادية و يتطور هذا الأخير بتطور مفهوم النفقة العامة و دورها في شتى ميادين الحياة كما تطرقنا إلى الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة جبرا لما لها من حق السيادة و بصفة منتظمة و دورية و تتكون من الرسوم التي تدفع مقابل خدمات معينة

و الضرائب التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، كما أن الضرائب أنواع مختلفة باختلاف المكان و الزمان ، و الدولة تحاول أن تكون مزيجا متكاملا لتحقيق أهداف المجتمع كما نجد الإيرادات (الدومين) و هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك الثروة و يقدم خدمات عامة و نجد ضمنها الدومين العام و الخاص بالإضافة إلى الموارد السابقة الذكر توجد موارد مالية أخرى استثنائية تختلف أهميتها النسبية كمصدر إيرادي و تتمثل في القروض العامة

و الإصدار النقدي الجديد حيث يتم اللجوء إليها لتغطية نفقاتها المتزايدة و التي لا تسمح للإيرادات الاعتيادية بتغطيتها.

و في الأخير تناولنا الجباية البترولية كوسيلة تساهم في تمويل عجز الميزانية، حيث أن هذه الأخيرة بقيت لسنوات أطول تحتمل الصدارة لمساهمتها بأكبر نسبة في الجزائر، مما جعل سياستها التنموية عرضة للتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية نتيجة للتدهور المفاجئ لأسعار النفط الذي أدى إلى نتائج عكسية متمثلة في انخفاض معدلات التبادل و دخل الصادرات بحوالي النصف كما وصل العجز الشامل للميزانية إلى رقم قياسي.

و يعتبر صندوق ضبط الموارد الجزائري و الذي تم إنشاءه سنة 2000، من أهم القرارات التي تم اتخاذها في قطاع المحروقات ، عمل هذا الصندوق يتمثل في ضخ جميع الفوارق بين السعر الحقيقي للبترول و السعر المرجعي على أن الميزانية تبنى على أساس السعر المرجعي.

النتائج العامة.

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا هي:

-تعد النفقات عنصرا هاما في الميزانية العامة للدولة فهي تعكس دور الدولة في التنمية الاقتصادية.

-إن زيادة الإيرادات تساعد على تخفيض عجز الميزانية العامة .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

-رغم الإصلاحات المختلفة بقيت الجزائر و لسنوات طويلة تعتمد كليا على البترول، مما أدى بها إلى إهمال الجوانب الأخرى، كان من الممكن أن تحدث معجزة خاصة في القطاع الزراعي.

-ارتفاع الجباية النفطية و منه الإيرادات العامة و منه تخفيض العجز .

-تحقيق صندوق ضبط الموارد الجزائري جزءا هاما من الأهداف التي كانت مسطرة له وقت إنشاءه لاسيما فيما يتعلق بتسديد الديون الخارجية و تمويل العجز في الموازنة العامة، و هو ما يفتح الباب الواسع أما استغلال هذا الصندوق من خلال الموارد المتاحة بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المحلية المستدامة طبعا مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1-العمل على تخفيض الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية نظرا لتذبذب أسعار البترول في الأسواق الخارجية و تكثيف الاعتماد على الجباية العادية.

2-وجوب النهوض بقطاعات أخرى من غير قطاع المحروقات أمرا لا مناص منه ؟لأن الاقتصاد الجزائري لن يصل إلى مشارف العز و الأمان إلا بضرورة التحلي عن الاعتماد المفرط على هذا القطاع.

3-تشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الوقت لم يعد في طالح الاقتصاد الوطني الذي يعاني أزمات أثقلت كاهله.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

أفاق الدراسة:

نود من خلال هذا البحث أن نعد قاعدة للبدء في إعداد بحوث مستقبلية في ميدان المالية العامة في النظام الجزائري و هذا لما تشهده اقتصاديات العالم في الوقت الحالي من تغيرات سواء في النزول و الصعود.

في نهاية هذا البحث و بعد تعرضنا إلى تمويل عجز الميزانية العامة توجد بعض الجوانب لم تتطرق إليها في هذه الدراسة و المتمثلة في .

-الضرائب و دور الضريبة في ضبط التضخم.

-أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.

-تشجيع الاستثمارات خاصة منها الأجنبية.

-القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة المصادر

و المراجع

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1-أحمد الأشقر: «الاقتصاد الكلي» الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، 2002.

2- إبراهيم متولي حسن المغربي: «الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، دار الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010 .

3-أحمد زهير شامية :«المالية العامة» دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002.

4-أحمد يحياوي ، نظرية المال العام ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2002.

5-جهاد سعيد خصاونة : «علم المالية العامة و التشريع الغربي»، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

6-حسين مصطفي : «المالية العامة» ديوان المطبوعات الجامعية ، ساحة بن عكنون الجزائر، 2007.

7-رمزي زكي: «علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي»، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا ، 2000.

8-سعيد علي العبيدي : «اقتصاديات المالية العامة»، دار الدجلة ، عمان ، الأردن ، 2011.

9-سوزي عدلي ناشد: «أساسيات المالية العامة» ؛ منشورات الحلبي الحقوقية ، بيـــروت ، لبنـــان ، 2009 .

10-صالح رويلي : «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، سنة 2011.

11-صلاح الدين: الإصلاح الضريبي، دار النهضة،الجزائر، 2000.

12-طارق الحاج –المالية العامة- دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2000.

13-طارق عبد العالي حمادة : « المالية العامة و النظم الضريبية» الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2005 .

14-عادل حشيش و مصطفى رشدي –أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام –الإسكندرية- مصر، 2000.

15-عادل فليح العلي : «مالية الدولة» ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.

16-عاشور عكوش: «المحاسبة العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

17-عبد المجيد قدي: «دراسات في علم الضرائب»، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

18-علي زغدود –المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 -2011 ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر.

19-فليح حسن خلف –المالية العامة- عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة المراجع.

20–لعمارة جمال:«منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2004 .

21– مجدي شهاب: «أصول الاقتصاد العام و المالية العامة»، الدار الجامعية الجديدة الأزار، الإسكندرية، مصر، 2004 .

22–محرزي محمد عباس: «اقتصاديات المالية العامة» ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2010.

23–محرزي محمد عباس: «اقتصاديات المالية العامة» ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الرابعة، 2007 .

24–محمد البنا: «اقتصاديات المالية العامة» ، الطبعة 2 ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر، 2009 .

25 –محمد الصغير بعلي: «المالية العامة» ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة ، 2003.

26– محمد الصغير يعلى و يسرى أبو العلا: «المالية العامة»، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر،2003 .

27–محمد شاكر عصفور –أصول الموازنة العامة– دالا للمسيرة ، عمان ، الأردن 2008.

28–محمد طاقة ، هدى العزاوي : «اقتصاديات المالية العامة»، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.

29–محمد عمر أبو دوح : «ترشيد الإنفاق العام و علاج عجز ميزانية الدولة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .

30–محمد مسعي، المحامية العمومية ، دار الهدى، الجزائر، 2003 .

31–محمود حسين الوادي: «مبادئ المالية العامة» ؛ دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية 2010 .

ثانيا: المذكرات.

1–أحمد خميس أبوزعتر « دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة فلسطين 2012.

2–ادريس مفاتيح: دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013.

3–بصديق محمد : النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2008–2009.

4–بن توار بومدين : «النفقات العامة على التعليم» رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2010–2011.

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة المراجع.

5-بن عربية علي: عجز الميزانية و وسائل تمويلها بالضرائب العادية ، شهادة دراسات ما بعد التدرج المتخصص، المدرسة العليا للصيرفة، الجزائر ، 2000.

6-درواسي مسعود: «السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي» ، أطروحة دكتوراه – قسم العلوم الاقتصادية- 2006.

7-رويحة عباس : «تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر» مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس ، تخصص اقتصاد ، 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

8-زيوش رحمة :« الميزانية العامة للدولة في الجزائر » ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2011.

9-شعبان فرج: «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر»، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد و الغير، قسم الاقتصاد ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011.

10-قنادرة جميلة : «الجباية البترولية في الجزائر»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه – تخصص مالية – جامعة تلمسان، 2011.

11-لحسن دردوري ــ سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولةــ أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصاديةــ جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.

12-موري سمية –آثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية- مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية ، جامعة تلمسان ، 2010.

13-منال الهبة: «العجز في الموازنة العامة و أثارها»، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكادمي ، علوم اقتصادية و تسيير بترولي ، 2013، ورقلة.

مراجع أخرى.

1-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 28 الصادر في 10 يوليو 1984 الموافق لــ8 شوال 1440 هــ.

2-الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35 الصادر 15 أغسطس 1990 الموافق لــ 24 محرم 1441 هــ.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 02 الصادر في 13 يناير 1988 الموافق لــ 23 جمادى الأولى 1408 هــ.

4- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 72 الصادر في 30 ديسمبر 2012.

5- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 70 الصادر في 2012/12/30 .

6- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 68 الصادر في 2013/12/31.

7-جريدة صوت الأحرار ، الجزائر في 2008/12/22.

8-إبراهيم متولي حسن المغربي: «الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، دار الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010 .

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

9-بوفليح نبيل : « فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية» مداخلة منشورة، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008.

10- بوفليح نبيل: «فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر»، مقالة منشورة، الأكادية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، 2010.

11- كريم زرمان: «التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009» أبحاث اقتصادية و إدارية ، المركز الجامعي ، خنشلة ، 2010 .

12- هزري طارق و لياز الأمين: «دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الموضعي»، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات 23-24 فيفري 2011 ، الجزائر.

13-تقارير مالية لوزارة المالية.

14- http://www.ministre des finances.dz

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	السلم الضريبي المطبق على التصاعدية الإجمالية	16
2-1	السلم الضريبي المطبق على الدخل الإجمالي	17
1-3	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة	72
2-3	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات	73
3-3	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013	77
4-3	تطوير الإيرادات العامة ما بين 2000-2014	77
5-3	تطور النفقات العامة ما بين 2000-2014	78
6-3	الإيرادات الجبائية 2011-2014	82
7-3	تطور سعر البترول الجزائري 2000-2014	84
8-3	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد	88

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الخط البياني لدالة الإيرادات من ضريبة التضخم IR بدلالة معدل التضخم F	28
1-2	أثر الاقتراض من البنك المركزي على النشاط الاقتصادي	51
1-3	أثر صادرات النفط على إيرادات الميزانية العامة	86
2-3	أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية	87
3-3	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009	90

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

فهرس المحتويات

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

قائمة الجداول و الأشكال.

رقم الصفحة

***المقدمة.**

الفصل الأول: أدوات السياسة المالية للدولة. 01

تمهيد 02

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة. 03

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة . 03

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة. 03

الفرع الثاني: قواعد النفقة العامة. 03

الفرع الثالث: ظاهرة تزايد النفقة العامة. 05

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة و آثارها الاقتصادية. 09

الفرع الأول: التقسيمات المختلفة للإنفاق العام. 09

الفرع2: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام. 11

المبحث الثاني ماهية الإيرادات العامة . 12

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة 13

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة. 13

الفرع الثاني: إيرادات ممتلكات الدولة (الدومين) 13

الفرع الثالث: الرسوم و خصائصها. 14

الفرع الرابع: الضريبة و تنظيمها الفني. 14

المطلب الثاني: إيرادات استثنائية. 18

الفرع الأول: القرض العام و الإصدار النقدي. 18

الفرع الثاني: المساعدات الداخلية . 25

الفرع الثالث: المساعدات الخارجية. 26

خلاصة. 27

الفصل الثاني: ماهية الميزانية العامة و عجزها. 28

تمهيد. 29

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة. 30

المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة. 30

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة و القواعد التي تحكمها . 30

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة و العناصر المكونة لها.	32
الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة.	33
المطلب الثاني: إعداد الميزانية العامة و الرقابة عليها	35
الفرع الأول: إجراءات تحضير و اعتماد الميزانية العامة.	35
الفرع الثاني: تنفيذ الميزانية و الرقابة عليها.	38
الفرع الثالث أهم الفروق بين الميزانية العامة للدولة والمصطلحات الأخرى المتداخلة معها.	41
المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة.	43
المطلب الأول: مفهوم العجز و أنواعه و أسبابه.	43
الفرع الأول: مفهوم العجز الميزانية.	43
الفرع الثاني: أنواع العجز الميزانية.	45
الفرع الثالث: أسباب العجز الميزانية.	45
المطلب الثاني : مخاطر العجز في الميزانية العامة و آليات علاجه.	46
الفرع الأول: مخاطر العجز في الميزانية العامة.	46
الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العام كآلية لعلاج العجز الميزانية.	48
الفرع الثالث: دور الإيرادات العامة في علاج العجز الميزانية.	52
خلاصة.	56
الفصل الثالث: تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2000-2014.	57
تمهيد.	58
المبحث الأول : الجوانب النظرية للموازنة العامة للدولة في الجزائر .	59
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري.	59
الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة حسب القانون 17/84.	59
الفرع الثاني: قوانين المالية في الجزائر.	60
الفرع الثالث: مبادئ و دورة الموازنة في الجزائر.	62
الفرع الرابع : تبويب النفقات و الإيرادات في الميزانية العامة.	69
المطلب الثاني: تطور الأدوات العامة للمالية.	77
الفرع الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة.	77
الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة.	78
الفرع الثالث: إعداد الميزانية بالرجوع إلى السعر المرجعي.	79
المبحث الثاني: مساهمة كل من الجباية البترولية و صندوق ضبط الموارد في الميزانية	80

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA

العامة.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة. 80

الفرع الأول: الجباية البترولية و إيرادات العامة. 80

الفرع الثاني: الجباية البترولية و النفقات العامة. 82

الفرع الثالث: الجباية البترولية وتوازن الميزانية. 83

المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الموارد في الميزانية العامة. 88

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد و دوافع إنشائه. 88

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في الإنعاش الاقتصادي. 89

الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية 91

خلاصة. 92

الخاتمة. 93

قائمة المصادر و المراجع 98

قائمة الجداول و الأشكال 102

فهرس المحتويات 104

pdfMachine - is a pdf writer that produces quality PDF files with ease!
Get yours now!
"Thank you very much! I can use Acrobat Distiller or the Acrobat PDFWriter but I consider your product a lot easier to use and much preferable to Adobe's" A.Sarras - USA